



التوزيع: عام
E/ECWA/XII/5/Add.2

١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥
الاصـل : بالانكليزية

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

3 MAR 1985

LIBRARY



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة

٢٠-٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥

بغداد

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال الموقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

استعراض التطورات الاخيرة في مجال التجارة الدولية

والمدفوعات في بلدان غربي آسيا

10/10/10

10/10/10

10

10/10/10

تصديـر

لقد تم اعداد هذا التقرير بموجب برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ الذي أقرته اللجنة في دورتها العاشرة . وهو يكون أحد التقريرين السنويين المقرر اصدارهما خلال فترة السنتين طبقا للعنصر البرنامجي ١ / ١ من برنامج التجارة الدولية والتمويل الانمائي .

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة
٤	ألف - الأراء العام للتجارة
٤	١- اتجاهات الصادرات والواردات
٧	٢- معدلات التبادل التجاري
٩	٣- الموازين التجارية ونسبة الصادرات الى الواردات
١٠	باء - التركيب السلمي للتجارة
١٠	١- الواردات
١٤	٢- الصادرات
١٤	(أ) مواد الوقود (النفط الخام ، المنتجات المكررة والغاز)
١٧	(ب) الصادرات من غير الوقود
٢٢	جيم - اتجاه التجارة
٢٢	١- التوزيع العام للتجارة والتجارة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة
٢٦	٢- التجارة مع البلدان النامية
٣٢	٣- التجارة مع البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية
٣٤	دال - المدفوعات والاحتياطيات الدولية
٣٤	١- التطورات على صعيد موازين المدفوعات
٣٩	٢- الاحتياطيات الدولية
و	قائمة جداول النصص
و	قائمة جداول المرفقات

قائمة جداول النص

<u>الصفحة</u>		<u>رقم الجدول</u>
٦	متوسط التغير السنوي في القيمة الاجمالية للواردات والصادرات بالدولار لسنوات مختارة (النسبة المئوية)	-١
١١	منطقة الاكوا : التركيب السلعي للتجارة ١٩٧٣ و ١٩٧٩-١٩٨٢ النسبة المئوية للأنصبة حسب الفئات الرئيسية للمنتجات	-٢
٢٣	منطقة الاكوا : اتجاه التجارة لسنوات مختارة (النسبة المئوية للحصص)	-٣

قائمة جداول المرفقات

٤٥	اداء التجارة العام	ألف :
٤٥	متوسط التغير السنوي في صادرات منطقة الاكوا لسنوات مختارة (بملايين الدولارات، النسبة المئوية)	ألف : ١
٤٧	متوسط التغير السنوي في واردات منطقة الاكوا، لسنوات مختارة (بملايين الدولارات، النسبة المئوية)	ألف : ٢
٤٩	متوسط التغير السنوي في صادرات غير الوقود لمنطقة الاكوا (بملايين الدولارات، النسبة المئوية)	ألف : ٣
٥١	الموازن التجارية ونسب الصادرات الى الواردات في منطقة الاكوا، ١٨٧٣ و ١٩٧٩-١٩٨٢ (بملايين الدولارات)	ألف : ٤
٥٣	التركيب السلعي للتجارة	باء : ١
٥٣	منطقة الاكوا : التركيب السلعي للصادرات (فوب) لسنوات مختارة (النسبة المئوية للحصص حسب فئات التمثيلف الموحد للتجارة الدولية)	باء : ٢
٥٦	منطقة الاكوا : التركيب السلعي للواردات (سيف) لسنوات مختارة (النسبة المئوية للحصص حسب الفئات الرئيسية للتصنيف الموحد للتجارة الدولية)	باء : ٣
٥٨	الصادرات السلعية الرئيسية ومصادرها بالترتيب حسب أسعار ١٩٨٢ (النسبة المئوية لمجموع الصادرات)	باء : ٣

قائمة جداول المرفقات (تابع)

<u>الصفحة</u>		<u>رقم الجدول</u>
٦٠ اتجاه التجارة	جيم :
	منطقة الاكوا : التجارة بين بلدان المنطقة ، لسنوات مختارة (النسبة	جيم : ١
٦٠ المئوية لمجموع التجارة)	
	منطقة الاكوا : هيكل التجارة الدولية ، ١٩٧٣ و ١٩٧٩-١٩٨٢ (النسب	جيم : ٢
٦٢ المئوية للحصص حسب المجموعات السلعية والمنشأ والاتجاه	
	منطقة الاكوا : هيكل التجارة مع المناطق النامية الاخرى لسنوات	جيم : ٣
٦٥ مختارة (النسبة المئوية للحصص)	
٦٧ المدفوعات والاحتياطيات الدولية	دال :
	التدفقات الرئيسية لميزان المدفوعات في منطقة الاكوا ١٩٧٨-١٩٨٢	دال : ١
٦٧ (بملايين الدولارات)	
٧١ الاحتياطيات الدولية ١٩٧٨-١٩٨٣ (بملايين الدولارات)	دال : ٢
٧٣ نسب الاحتياطيات الى الواردات في غربي آسيا ١٩٧٨-١٩٨٢	دال : ٣

التجارة الدولية والمدفوعات

مقدمة

في مطلع الثمانينات، كان العالم يعاني من ركود حاد في البلدان المتقدمة، اقترن بارتفاع معدلات التضخم وزيادة كبيرة في مستويات البطالة. وقد أدى تقاعس الطلب العالمي وزيادة النزعة الحمائية المرتبطة بذلك الوضع الى وجود مضاعفات حادة بالنسبة للتجارة في البلدان النامية، تمثلت في انخفاض الطلب على صادرات تلك البلدان وتزايد الضغوط المؤدية الى خفض أسعار السلع الاساسية الرئيسية (١). وبالتالي، تقلص حجم تجارة البلدان النامية وتدهورت عائداتها من الصادرات. وقد عانت صادرات النفط الخام أكثر من غيرها، ليس بسبب كساد الطلب العالمي منذ عام ١٩٨٠ فحسب، بل أيضا بسبب التدابير الرامية الى حفظ مصادر الطاقة واستغلال مصادر بديلة لها في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

وعلى الرغم من المبادئ التوجيهية والغايات الموضحة في الاستراتيجية الانعائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانعائي الثالث (٢) التي تحت المجتمع الدولي على ان يمنح البلدان النامية "معاملة خاصة وتفضيلية" بغية "تحسين فرص وصول منتجاتها الى الاسواق" وان يبذل "جهودا قوية لمقاومة النزعة الحمائية، وتعزيز مشاركة البلدان النامية بصورة منصفة في التجارة الدولية"، فان الدلائل تشير الى النقيض من ذلك. ولم يكن للجهود الاخيرة المبذولة عن طريق المحافظ الدولية لتشجيع التجارة الدولية سوى أثر محدود على تجارة البلدان النامية.

وعلى سبيل المثال، طالبت جولة المفاوضات المتعددة الاطراف المنعقدة مؤخرًا في طوكيو (مطلع عام ١٩٨٢) بتخفيض حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية باعتبار ذلك أحد الاهداف التفاوضية. غير أنه لم يتحقق سوى تقدم قليل في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، أصبح من الضروري التوصل الى اتفاق حول القضية الحاسمة المتمثلة في اقامة نظام للضمانات يحدد القيود المؤقتة المفروضة على الواردات لحماية الصناعة المحلية (٣).

(١) انخفض متوسط أسعار صادرات السلع الاساسية الرئيسية للبلدان النامية، باستثناء انواع الوقود (المقدرة بالاسعار الجارية للدولار الامريكي) بنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٨٢. الاونكتاد "World (TD/B/C.1/236) Commodity Trade: Review and Outlook"، ٤ أيار/مايو ١٩٨٣.

(٢) (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ الفقرة ٢٢)، الاستراتيجية الانعائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانعائي الثالث.

(٣) صندوق النقد الدولي، World Economic Review، ١٩٨٢.

وفي السنوات الاخيرة ، أصبحت القيود المفروضة على صادرات المنسوجات والملابس، المصنوعة في البلدان النامية ، أكبر تشدداً (١) ، تحت ستار التدابير التي يزعم بأنها تستهدف إقامة ترتيبات سوقية منظمة" . وقد تم في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ تمديد العمل حتى تموز / يوليو ١٩٨٦ بالترتيب الخاص بالمنسوجات المتعددة الالياف السدى يشمل الاتجار بهذه المنتجات وذلك للمرة الثالثة منذ بداية العمل به في عام ١٩٧٤ . غير أن هذا الترتيب قد فشل في تحقيق التوازن بين مصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يتعلق بفرض الوصول الى الاسواق . وترى المجموعة الاولى أن القيود التي يفرضها هذا الترتيب تشكل أهم الحواجز التي تعوق زيادة صادراتها . والواقع ان الترتيب الثالث الخاص بالمنسوجات المتعددة الالياف سيظل متحيزا لصالح البلدان الصناعية حيث أنه قد أضفى الشرعية على القيود الرامية الى حماية أسواق تلك البلدان في مواجهة صادرات البلدان النامية المنخفضة الكلفة في حين أنه يترك صادرات البلدان الصناعية فيما بينها غير مقيدة وخاضعة للقواعد العادية الواردة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

وعلى الرغم من الجهود الواسعة المبذولة في اطار عمل الاونكتاد ، تعذر التوصل الى اتفاق بين البلدان المصدرة والمستوردة للقطن . وفي محاولة لحماية وتعزيز مصالح البلدان المنتجة للقطن ، وقع عدد من البلدان النامية ، من بينها مصر والجمهورية العربية السورية ، في حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، اتفاقية انشاء الرابطة الدولية لمنتجي القطن (ICPA) (٢) . ولمواجهة ركود الطلب العالمي على النفط الخام وتضاؤل عائدات النفط ، اجتمعت الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) في لندن في مطلع عام ١٩٨٣ ، وقررت خفض السعر "المرجعي" للنفط الخام السعودي الخفيف من ٣٧ دولارا للبرميل الواحد الى ٣٤ دولارا ابتداءً من آذار / مارس ١٩٨٣ . ولدعم هذا المستوى من السعر ، قامت هذه الدول باعادة تحديد سقف أعلى للانتاج الاجمالي مع تحديد حصص ثابتة لكل عضو من أعضاء الاوبك ، على ان تقوم المملكة العربية السعودية بدور "المنتج المتحرك" فتكثيف انتاجها وفق احتياجات السوق .

(١) من الجدير ملاحظة ان الصادرات من المنسوجات والملابس تشكل ١٢ في المائة من الصادرات غير النفطية للبلدان النامية .

(٢) انظر : The Economist Intelligence Unit ، الاستعراض الاقتصادي الربع

سنوي : الاردن والجمهورية العربية السورية ، ملحق ، ١٩٨٣ .

ومع ظهور البتروكيماويات والمنتجات المكررة كمنتجات هامة للتصدير ، تم البدء مؤخراً (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣) في اجراء مفاوضات تجارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين الجماعة الاقتصادية الاوروبية بشأن الحد من الممارسات التمييزية (حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية) التي تواجه هذه المنتجات في أسواق بلدان الجماعة . وتتميز هذه المفاوضات بأهمية خاصة نظراً للزيادة الحالية في الطاقة الانتاجية للصناعات الكيماوية الاوروبية ، ومن ثم الآثار السلبية المترتبة على زيادة النزعة الحمائية لمواجهة المنتجات المنخفضة التكلفة في البلدان النامية بما في ذلك تلك المنتجات المصنوعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي .

وتبين في اطار التطورات المحددة أعلاه ، أن أداء التجارة العالمية خلال السنوات الثلاث الاولى من الثمانينات ، كان مخيباً للآمال بالنسبة لكل مجموعات البلدان تقريباً (جدول ١) . وقد انخفضت الصادرات العالمية بحساب الدولار على التوالي بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ ، و ٦١ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم بنسبة ٦٤ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع النصف الاول من عام ١٩٨٢ . وحذت الواردات حذوا مماثلاً حيث انخفضت بنسبة ١ في المائة و ٤ في المائة و ٩ في المائة على التوالي . أما بالنسبة للاقتصادات السوقية المتقدمة ، فان أداء التجارة كان مختلفاً بدرجة طفيفة .

وقد ازداد تردى قيمة صادرات البلدان النامية بصورة سريعة من ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ الى ١١٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم الى ١١١ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ . غير ان وارداتها استمرت في الازدياد بنسبة ١١٢ في المائة في عام ١٩٨١ قبل ان تنخفض بنسبة ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٢ و ٣٧ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ .

كما منيت تجارة بلدان الاوبك بنكسة حادة بصورة نسبية . فقد أعقبت الزيادة في وارداتها في عام ١٩٨١ بنسبة ١٧٧ في المائة زيادات اضافية بلغت ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٢ و ١٧ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ . فضلاً عن ذلك ، شهدت صادرات تلك البلدان نكسة أخرى أكثر حدة حيث انخفضت بنسبة ٧٤ في المائة في عام ١٩٨١ ، و ٢٠٤ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم بنسبة ٢٢٢ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ . وانخفضت قيمة صادرات الاوبك من النفط الخام بنسبة ٢٩ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . ومن المقدر ان يبلغ انخفاضها مرة أخرى نسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٣ نظراً لخفض أسعار النفط (آذار / مارس ١٩٨٣) واستمرار الكساد في مستوى الانتاج . وقد انخفض الانتاج في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ بنسبة ٣٧ في المائة ، وبالتالي انخفضت الصادرات الحقيقية للنفط الخام بمعدل النصف . غير ان الاسقاطات لعام ١٩٨٤ تشير الى وجود انتعاش طفيف في قيمة صادرات النفط الخام (١)

ألف - الأرقام العام للتجارة

١- اتجاهات الصادرات والواردات

ان تحقيق ما نسبته ٧ في المائة كمتوسط لمعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي في البلدان النامية ككل خلال العقد الانمائي الثالث وفي مستهل العقد ينطوى (١) في جملة أمور على "حث خطى الانتاج"، و"توسيع وتنويع سريعين للتجارة"، وأن يكون التوسع في الصادرات والواردات من البضائع والخدمات بمعدلات سنوية لا تقل عن ٧ر٥ في المائة و ٨ في المائة على التوالي"، و"تحسين معدلات التبادل التجاري". وتشير الدلائل الى أنه، بالنسبة للمنطقة ككل، تم تجاوز أهداف الواردات بدرجة كبيرة في الفترة قيد الاستعراض (٢). بيد أنه، فيما يتعلق بالصادرات، فان الصورة تبدو قاتمة للغاية، مع قصور معدل النمو في المنطقة عن تحقيق هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية، وانخفاضه بصورة معتدلة في عام ١٩٨١ ثم بصورة كبيرة في عام ١٩٨٢ وفي خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣. وقد حدث ذلك نتيجة اقتران عامل انخفاض حجم الصادرات بصورة كبيرة منذ عام ١٩٨١ بعامل عدم هبوط الاسعار الا اعتبارا من مطلع عام ١٩٨٣.

وهكذا، فان صادرات منطقة الاكوا بعد ان ازادت بصورة كبيرة حتى عام ١٩٨٠، منيت بنكسة حادة في السنتين التاليتين وبالاخص في عام ١٩٨٢. ووصلت صادرات المنطقة الى مستوى الذروة في عام ١٩٨٠ وتزايدت بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة لتصل الى نحو ١٩٣ مليار دولار نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ والزيادة في حجم صادرات النفط أيضا. ثم انخفضت الصادرات بصورة طفيفة بنسبة تقل عن ٣ في المائة في عام ١٩٨١ ثم انخفضت بعدها بشدة بنسبة تزيد عن ٢٨ في المائة لتصل الى ١٣٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط الخام. وفي حين حققت بعض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة معدلات نمو متواضعة في عام ١٩٨١، وبخاصة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بينما حققت البحرين، وعمان، والاردن، واليمن معدلات نمو عالية، فقد حدث انخفاض حاد في صادرات العراق (انخفضت بنسبة ٦٠ في المائة) وفي صادرات الكويت (انخفضت بما يزيد عن ٢٠ في المائة).

(١) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦، الفقرتان ٢٠ و ٢٢.

(٢) ازداد حجم الواردات بالنسبة لغربي آسيا بنسبة ١٩٣ في المائة في عام ١٩٨١ و ١٤٥ في المائة في عام ١٩٨٢. ومن المتوقع ان يتزايد بنسبة ٦٨ في المائة في عام ١٩٨٣ وأن ينخفض بنسبة ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٤. (انظر: تقرير الاونكتاد حول التجارة والتنمية، لعام ١٩٨٣، (الجزء الاول)، حيث حددت غرب آسيا لتشمل بالاضافة الى بلدان الاكوا، ايران وقبرص وتركيا).

ويمكن تفسير أدا٤ صادرات العراق في ضوء انخفاض حجم صادرات النفط الخام . وقد توقفت عن العمل اثنتان من المنافذ الرئيسية الثلاثة لتصدير النفط في البلاد . ودمر المنفذ الاول ، الواقع في الجنوب ، في الايام الاولى للحرب مع ايران . وأغلق ، في نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، المنفذ الثاني الواقع على البحر المتوسط في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان . واقتصرت الصادرات من المنفذ الوحيد الباقي بصورة كبيرة على طاقة خط الانابيب الذي يمر عبر تركيا . وهكذا ، فانه باستثناء العراق ، سجلت صادرات المنطقة نموا بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨١ ، لتتخف بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ، مع تأثر جميع بلدان الاكوا بدرجات متفاوتة باستثناء اليمن الديمقراطية والاردن . وكانت اكثر الحالات حدة هي الانخفاض في صادرات المملكة العربية السعودية والكويت بمقدار يزيد عن الثلث ، كما انخفضت صادرات الكويت بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٨١ .

وباستثناء مواد الوقود ، فان الصادرات قد سلكت مسلكا مختلفا عما كانت عليه في عام ١٩٨١ عندما سجلت نموا بلغ ١٥٤ في المائة ، بالمقارنة بنمو ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ . وباستثناء العراق ، الذي لا تتوافر بيانات مقارنة عنه عن الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ ، فان صادرات المنطقة من غير الوقود قد أظهرت زيادة بلغت نسبتها ٢٥٣ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٧٤ في المائة في عام ١٩٨١ ، قبل ان تفقد زخمها في عام ١٩٨٢ ولم تزد الا بنسبة ٦٧ في المائة فقط .

غير أن الواردات الاجمالية للمنطقة ، بعد أن ارتفعت بنسبة ٢٥ في المائة لتصل الى ما يزيد عن ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، قد انخفضت الى ١٢٣ في المائة في عام ١٩٨١ . وباستثناء العراق ، الذي لم تتوافر عنه بيانات مقارنة عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، تزايدت واردات المنطقة بنسبة ٢٤٧ في المائة في عام ١٩٨٠ ، ونسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ قبل ان تنخفض الى نحو ٨ في المائة لتصل الى ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . ومن الجدير بالملاحظة أنه ، لأول مرة منذ سنوات عديدة ، انخفضت واردات الاقتصادات غير النفطية ، كمجموعة ، بنسبة ٧٥ في المائة في عام ١٩٨٢ ، بعد ان حققت ارتفاعا متوسطا بلغت نسبته ٧٤ في المائة في عام ١٩٨١ . وكان الانخفاض الذي حدث في عام ١٩٨١ أكثر وضوحا في اليمن ، حيث انخفضت الواردات في اليمن الديمقراطية بنسبة ٢٣ في المائة وفي الجمهورية العربية اليمنية بنسبة ١٣ في المائة . وفي عام ١٩٨٢ ، كان انخفاض الواردات في الجمهورية العربية السورية السبب الرئيسي وراء التباطؤ في واردات هذه المجموعة حيث تقلصت وارداتها بمقدار الخمس عما كانت عليه في عام ١٩٨١ .

جدول رقم ١ - متوسط التغير السنوي في القيمة الاجمالية للواردات والمصادرات
بالدولار لسنوات مختارة (نسبة مئوية)

المصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		المال	
١٩٨١-٨٢	١٩٨٠-٨١	١٩٧٩-٨٠	١٩٧٩-٨٠	١٩٧٩-٨٠	١٩٧٣-٨٢
٦١١ -	١١٣ -	٢١١٤	٢١١٥	٢١٥	٢١٥
٥٢ -	١١٩ -	١٧٧٧	١٧٤	٢٠٥	١٨٥
١١٦٦ -	١١٢ -	٣٢٥	٤٨٨ -	٢٩٤	٢٣٥
٢٠٤٤ -	٧٢٤ -	٣٩٢٤	٣١٥	٢٨٩	٣٠٥
<u>٢٨٥٠ -</u>	<u>٣٥٠ -</u>	<u>٥٥٦٦</u>	<u>٣٧٥٠</u>	<u>٢٥٥٠</u>	<u>٣٩٥٠</u>
٢٨٧٧ -	٣٥٠ -	٥١١١	٣٨٥	٤٣٥	٤٣٥
٣٥	٥٠	٣١٢٤	٢٢٥	٢٩٢	٢٨٥
(٥٥٥)	(١٥٤)	(٢٣٥٠)	(٢٤٥٠)
(٥٥٥)	(٢١٢٤)	(٢٦٨٨)	(٣٥٥٠)
(٥٣٣)	(٤٢٤)	(١٦٦٦)	(١٤٢٣)
٣٥٣ -	٦١٢	٥٧٥	٣٦٥	١١٢٣	٤٤٥
٤٥٦	١٥٥ -	٦٦٨٨	٢٦٥	١٧٧٢ -	٤٢٥

المصدر: الاكوا، استبان الى مصادر وطنية وولبية.

معلومات مرجعية

- (١) مجلس التعاون الخليجي (ب)
 (٢) البلدان الاقل نموا (ج)
 (أ) متوسط معدلات النمو المركبة السنوية المحتملة على أساس السنوات النهائية.
 (ب) تشمل البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.
 (ج) يشمل اليمن.

كما أن الاحصاءات المبدئية لمقارنة النصف الاول من عام ١٩٨٣ بنفس الفترة في عام ١٩٨٢ ، تبين وجود انخفاض مستمر في واردات المنطقة (١) بنسبة ١٨ في المائة ؛ بينما ازداد اجمالي الواردات بنسبة تزيد عن ٩ في المائة .

وقد انعكست التطورات المشار اليها اعلاه في حصة منطقة الاكوا في التجارة العالمية . وهكذا ، فانه في حين كانت منطقة الاكوا في عام ١٩٧٣ تمثل نحو ٣٧ في المائة من صادرات العالم ، فان حصتها ارتفعت في عام ١٩٨٠ الى ٩٧ في المائة ثم انخفضت الى ٧٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ ، كانت صادرات المنطقة تمثل ٦٨ في المائة من صادرات العالم . ومن جهة أخرى ازدادت واردات المنطقة بصورة مطردة من ١٥ في المائة من اجمالي واردات العالم في عام ١٩٧٣ الى ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم الى ٦٤ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ .

٢- معدلات التبادل التجاري

انخفض مقدار الصادرات بالنسبة لغربي آسيا (٢) بنسبة ١٢٦ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ١٤٥ في المائة في عام ١٩٨٢ (٣) . وتشير التنبؤات لعام ١٩٨٣ الى وجود مزيد من الانخفاض بنسبة ١٥٦ في المائة ، ولكن هناك نمو متوسط تبلغ نسبته ١٧ في المائة لعام ١٩٨٤ . وفي المقابل ، تحسنت معدلات التبادل التجاري للمنطقة عموماً بنسبة ١٢٤ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويمكن ان يعزى ذلك الى انخفاض أسعار الواردات (٤) .

(١) تشير الى بلدان الشرق الاوسط الآسيوية (التي تولى منطقة الاكوا) باستثناء قبرص وايران وتركيا ؛ كما ورد في نشرة الاحصاءات الشهرية الصادرة عن الامم المتحدة (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣) .

(٢) نفس المصدر ، الاونكتاد ، التقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٣ ، (الجزء الاول) .

(٣) انخفاض انتاج النفط الخام في منطقة الاكوا في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بنسبة ٣٩ في المائة . وتبين البيانات الموقّعة لعام ١٩٨٣ مزيداً من الانخفاض يبلغ نسبة ١٣ في المائة . انظر: Petroleum Economist النشرة الدولية للطاقة (Petroleum Press Bureau Ltd.) ، آذار/مارس ١٩٨٤ .

(٤) انخفاض رقم الامم المتحدة القياسي لأسعار تصدير السلع المصنعة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ٣ في المائة في عام

غير أنه من المتوقع أن ينخفض التبادل التجاري للمنطقة بنسبة ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٣ وأن يظل عمليا بدون تغيير في عام ١٩٨٤ (١) . ومن ثم فإنه يبدو من غير المحتمل تحقيق هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية "لتحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية" قبل ان يتأكد حدوث انتعاش اقتصادى عالمي مستمر . وليس من المنتظر ان يتم ذلك ، حسب تقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي ، قبل بداية النصف الاول من عام ١٩٨٤ ولا سيما في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (٢) . وفي حالة حدوث ذلك ، يتعين مرور بعض الوقت قبل أن تتبلور النتائج غير المباشرة وحتى يمكن تبين أثرها على تجارة البلدان النامية .

ولقد عوّض التحسن في التبادل التجاري للمنطقة عن التدهور في حجم الصادرات في عام ١٩٨١ الذى أسفر عن ركود فعلي في القوة الشرائية لصادرات المنطقة . وبرز ذلك بصورة متزايدة في عام ١٩٨٢ نتيجة التحسن المتواضع للغاية (٠.٨ في المائة) الذى طرأ على التبادل التجاري ، في حين استمر الانخفاض في كمية الصادرات مما أدى الى هبوط القوة الشرائية للصادرات بنسبة ١٣.٨ في المائة . ومن المنتظر ان تنخفض القوة الشرائية لصادرات غربي آسيا مرة أخرى بنسبة ١٨.٨ في المائة في عام ١٩٨٣ قبل ان تتحسن بصورة طفيفة بنسبة ١.٤ في المائة في عام ١٩٨٤ (٣) .

وعلى صعيد كل قطر على حدة ، كان انخفاض حجم التجارة منذ عام ١٩٨٠ ، قاسما مشتركا بين جميع بلدان الاكوا : الاقتصادات المصدرة للنفط وغير المصدرة للنفط على حد سواء (٤) . وكان الاستثناء الوحيد هو المملكة العربية السعودية التي ارتفع المؤشر الكمي لصادراتها بادية الامر بنسبة ٤.٨ في المائة ، قبل ان يهبط بصورة طفيفة بنسبة ١.٩ في المائة في عام ١٩٨١ ثم بصورة حادة بنسبة ٣.٥ في المائة في عام ١٩٨٢ جنبا الى جنب مع انخفاض انتاج النفط الخام بنسبة بلغت ٣.٤ في المائة . وكان الانخفاض في كمية الصادرات أكثر وضوحا

(١) نفس المصدر ، الاونكتاد ، التقرير عن التجارة والتنمية ، لعام ١٩٨٣ (الجزء

الاول) .

(٢) "IMF Survey" (٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) .

(٣) الاونكتاد ، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة (UNCTAD/TDR/3 (Part I)

٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ .

(٤) استنادا الى : دليل التجارة الدولية واحصاءات التنمية ، ١٩٨٣ .

في العراق ، حيث انخفض الرقم القياسي بنسبة ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ قبل أن ينخفض بنسبة ٦٧ في المائة في عام ١٩٨١ نتيجة انخفاض انتاج النفط . وانعكس ذلك الهبوط الحاد في القوة الشرائية لصادرات العراق بنسبة ٥٨٦ في المائة ، على الرغم من التحسن في ميزان التبادل التجاري العراقي لذلك العام بنسبة ٢١٥ في المائة . وشهدت كل من الكويت ، والى حد أقل ، دولة الامارات العربية المتحدة انخفاضا في القوة الشرائية لصادراتهما بدأ من عام ١٩٨١ . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاردن قد تمكن من مواصلة النمو المطرد في كمية صادراته خلال السنوات الثلاث الاولى من هذا العقد . كما ان نمورقه القياسي بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٧ في المائة في عام ١٩٨١ ، قد أدى الى تحسن القوة الشرائية لصادراته بنسبة ٢٠ في المائة و ١٠ في المائة على التوالي . وفي عام ١٩٨٢ ، تحسنت القوة الشرائية لصادرات الاردن مرة أخرى بنسبة ١٠ في المائة ، على الرغم من زيادة رقمه القياسي الكمي بنسبة تقل عن ٣ في المائة بسبب الصعوبات الناجمة عن تسويق الفوسفات (١) .

٣- الموازين التجارية ونسبة الصادرات الى الواردات

يمكن الكشف بسهولة عن نتيجة الأداء الضعيف للقطاع الخارجي من خلال تضاعف الفائض التجاري للمنطقة خلال السنوات الثلاث الاولى من العقد . وبعد أن تضاعف الفائض التجاري للمنطقة بما يزيد عن ستة أضعاف بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ وازداد بنسبة بلغت نحو ٧٢ في المائة ليصل الى مستوى الذروة بما يقرب من ١٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، تناقص بنسبة بلغت نحو ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ . وباستثناء العراق ، الذي لا يتوافر عنه بيانات مقارنة عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، استمر الفائض التجاري للمنطقة في الازدياد في عام ١٩٨١ ، بنسبة أقل من ٢ في المائة ليصل الى ما يزيد عن ١٠٢ مليار دولار ، قبل أن ينخفض الى أكثر من النصف ليصل الى ما يقدر بنحو ٤٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

(١) ارتفع الانتاج العالمي من الفوسفات بمعدل قياسي في عام ١٩٨٠ وانتعشت الاسعار بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٨٢ عندما انخفض الاستهلاك والانتاج العالميان على حد سواء انخفاضاً حاداً مما أدى الى منافسة شديدة بين الموردين والى انخفاض في اسعار السوق بنسبة ٨٦ في المائة . وهذا ما أثر بطبيعة الحال على الاردن ، ثاني أكبر مصدرى الفوسفات بين البلدان النامية (انظر: UNCTAD, World Commodity Trade: Review and

Outlook, (TD/B/C.1/236), May 1983.

وتعتبر الاقتصادات النفطية في المنطقة ، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي ، مسؤولة الى حد كبير عن الفائض التجاري للمنطقة . كما ان الفائض التجاري للمملكة العربية السعودية وحدها ، الذي حقق أكثر من ٨٠ في المائة من الفائض الكلي ، قد انخفض أكثر من النصف في عام ١٩٨٢ . وتبين الأرقام المبدئية للنصف الأول من عام ١٩٨٣ وجود عجز لأول مرة منذ سنوات . وازداد العجز التجاري العام في الاقتصادات غير النفطية بصورة كبيرة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، والذي كان قد تضاعف حجمه سبع مرات في عام ١٩٧٩ بالنسبة لحجمه في عام ١٩٧٣ ، حيث وصل الى ١٠٤ مليار دولار في عام ١٩٨١ . غير أن هذا العجز انخفض الى ٩٤ مليار دولار ، في عام ١٩٨٢ مما يعكس وجود بعض التقلص في مستوى الواردات .

وشمة مؤشر هام آخر على أداء التجارة خلال السنوات الثلاث الأولى من الثمانينات هو نسبة صادرات المنطقة الى وارداتها . كما ان الركود الذي أصاب إيرادات التصدير والانخفاض الأقل تناسبا في الواردات ، ينعكسان في ضعف النسبة العامة للصادرات الى الواردات التي انخفضت من ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨١ . وباستثناء العراق ، الذي لا تتوفر عنه بيانات قابلة للمقارنة عن الفترة المستعرضة ، انخفضت النسبة من ٢٥ في المائة الى ١٦ في المائة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . وكان حجم الانخفاض في نسبة الصادرات الى الواردات أكثر وضوحا في الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، التي انخفضت نسبتها الاجمالية من ٣١ الى ١٨ ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، وهي تعكس بصورة ملحوظة الانخفاض في هذه النسبة في المملكة العربية السعودية من ٣٦ الى ٢٠ . وفي المقابل ظلت نسبة صادرات الاقتصادات غير النفطية الى وارداتها ثابتة تقريبا بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ بمقدار ٣٠ تقريبا بعد أن كانت ٤٠ في عام ١٩٧٣ .

باء - التركيب السلعي للتجارة

١- الواردات

شهد النمط الهيكلي لواردات منطقة الاكوا تغييرين هامين خلال السنوات العشر الماضية . وكان اولهما النمو المطرد في حصة الآلات ومعدات النقل في اجمالي الواردات من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٣ و ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتمثل التفسير الثاني في الانخفاض التدريجي في حصة الواردات من المواد الغذائية من أكثر من ٢١ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨٢ (جدول ٢) .

جدول رقم ٢ - منطقة الاكوا : التركيب السلمي للتجارة، ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٢-١
(النسبة المئوية للأصبة حسب الفئات الرئيسية للمنتجات)

التصنيف النموذجي للتجارة الدولية	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	
اجمالي السوارات (سيف)	١٢٠	١٣٦	١٤٣	١٣٦	٢١٤٤	٤ + ٢٢ + ١ + صفر
بنون غذائية	١٠	١١	١٤	١٣	٢٠٩	٢٨ - ٢٧ - ٢٢ - ٢
المواد الزراعية الخام	٦٩	٦٨	٦٦	٧٩	٦٧	٦٨ + ٦٧ + ٢٨ + ٢٧
الركازات والمعادن	٦٤	٨٩	٨٦	٧٥	٩٤	٣
الوقود	٤٦	٤٤	٤٨	٤٨	٦٢	٥
الكيمياويات	٤١٩	٣٨٠	٣٦٤	٣٦٧	٢٩٢	٧
آلات ومعدات النقل	٢٦٥	٢٧١	٢٧٤	٢٧٧	٢٦٤	٦٨ - ٦٧ - ٨ + ٦
ممنوعات اخرى	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	صفر الى ٩
المجموع						
اجمالي المواد رات (فوب)	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٤ + ٢٢ + ١ + صفر
بنون غذائية	٠٢	٠٠	٠٢	٠٢	١٠٣	٢٨ - ٢٧ - ٢٢ - ٢
المواد الزراعية الخام	٠٧	٥٥	٥٥	٠٦	٠٣	٦٨ + ٦٧ + ٢٨ + ٢٧
الركازات والمعادن	٠٥٠	٩٦٦	٩٧٢	٩٦٥	٩٣٦	٣
الوقود	٠٠٠	٠٣	٠٣	٠٤	٠٧	٥
الكيمياويات	٠١٢	٠١	٠٧	٠٧	٠٧	٧
آلات ومعدات النقل	٠٠٠	٠١	٠٨	٠٩	٠٧	٦٨ - ٦٧ - ٨ + ٦
ممنوعات اخرى	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	صفر الى ٩
المجموع						

(يتبع)

جدول رقم ٢- منطقة الاكوا: التركيب السلعي للتجارة، ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٢-١ (تابع)
(النسبة المئوية للأصبة حسب الفئات الرئيسية للمنتجات)

التصنيف النموذجي للتجارة الدولية	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	المصدر
المصادر من غير الوقوف	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	بنون غذائية
	١١١٤	١١٤٠	١١٤٩	١١٦٢	٢٦٣	المواد الزراعية الخام
	٣٦	٣٦	٥٢	٧٣	٢٠١	الركازات والمعادن
	١٣٧	١٤٥	١٦١	١٨٩	٢٢	الكيمياويات
	١٠٨	٩٤	١٢٠	٩١	١٠٤	آلات ومعدات النقل
	٢٣٤	٢٩٤	٢٥٠	٢١٤	١٠٢	مصنوعات اخرى
	٣٤٨	٢٨٥	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	المجموع
	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	صفر الى ٩

المصدر: الاكوا، استنادا على مصادر وطنية ووليفة.

ومن الممكن أن تعزى الزيادة في حصة الآلات ومعدات النقل بصورة كبيرة الى الجهود التي تبذلها المنطقة للاسراع بخطى التنمية عن طريق زيادة الواردات من السلع الانتاجية. وعلى سبيل المثال تزايد الانفاق على الآلات والمعدات في البحرين بدرجة كبيرة نتيجة الامتيازات التي قدمتها الحكومة بالتنازل عن الرسوم المفروضة على هذه السلع لتشجيع انشاء صناعات جديدة. كما تزايدت ايضا الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية في الجمهورية العربية السورية بصورة كبيرة قبل الانتهاء مؤخرًا من عدد من المشاريع الانعائية التي حدث بعدها انخفاض هذه الواردات الى نصف مستواها تقريبا في عام ١٩٨١. وفي العراق فان الاسراع في تشييد عدد من المشاريع البنيوية، للاعداد من جهة لمؤتمر عدم الانحياز الذي كان مقررا عقده في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢، قد أدى الى زيادة الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية بمستويات لم يسبق لها مثيل. وفي الاردن، أدى شراء الطائرات المدنية في عام ١٩٨١ الى رفع الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية بصورة كبيرة.

ويرجع انخفاض حصة المواد الغذائية في مجموع الواردات جزئيا الى زيادة المحاصيل في السنوات الاخيرة والى التوسع في انتاج محاصيل مثل القمح في المملكة العربية السعودية. كما أن العوامل الخارجية وفي مقدمتها انخفاض الاسعار الدولية للمنتجات الزراعية الرئيسية، منذ عام ١٩٨٠ ومن بينها المواد الغذائية، قد أسهمت في خفض القيمة الاجمالية لهذه الواردات بالدولار وجعلتها تنخفض في عام ١٩٨٢ بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨١. وعلى الرغم من الانخفاض في القيمة المطلقة، استمر حجم المواد الغذائية المستوردة الى بعض بلدان الكوا في الازدياد. وعلى سبيل المثال، حدث ارتفاع في واردات المواد الغذائية نتيجة انتشار محلات السوبر ماركت ومطاعم الخدمة السريعة، وذلك استجابة لانماط الاستهلاك المتغيرة للسعوديين وتدفق العمال الاجانب مع تنوع عاداتهم الغذائية. وفي قطر استمرت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية في الازدياد على الرغم من زيادة الانتاج المحلي الذي لا يكفي لتلبية الاحتياجات المحلية. وفي الجمهورية العربية السورية، أدت زيادة واردات السكر الخام والمكرر الى ارتفاع في اجمالي الواردات من المواد الغذائية في عام ١٩٨١.

٢- الصادرات

(أ) مواد الوقود (النفط الخام ، المنتجات المكررة والغاز)

يرجح النفط بشدة صادرات منطقة الاكوا ، وهو تركيز ازداد عمقا بعد عام ١٩٧٣ قبل أن يبدأ في التناقص تدريجيا خلال مطلع الثمانينات . وبالتالي ارتفعت حصة مواد الوقود (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٣) في القيمة الاجمالية بالدولار لصادرات المنطقة من ٩٣ في المائة الى ما يزيد عن ٩٧ في المائة في عام ١٩٨٠ ، ثم انخفضت الى ٩٥ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويعكس ذلك بصورة رئيسية انخفاض نصيب النفط الخام في اجمالي الصادرات من أكثر من ٨٩ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٨٧ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٨٤ في المائة (أدنى مستوى تحقق خلال السنوات العشر الماضية) . وقد حدثت هذه الظاهرة في جميع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ولكن بدرجات متفاوتة . وشمة حالة في هذا المقام هي الكويت حيث انخفضت حصة النفط الخام في اجمالي صادراتها من ٩٤ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٧٤ في المائة في عام ١٩٧٩ . بيد أن أقصى انخفاض قد حدث في عام ١٩٨٢ عندما انخفضت حصة الكويت الى أقل من ٤٤ في المائة بعد أن كانت ٦٤ في المائة في عام ١٩٨١ (١) .

وأدى انخفاض أهمية النفط الخام الى تسليط الاضواء على تزايد الأهمية النسبية للمنتجات المكررة والغاز في اجمالي الصادرات . وازدادت صادرات المنتجات المكررة والغاز بنسبة ٥٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ، غير أنها هبطت بصورة طفيفة في السنتين التاليتين ، بينما انخفضت صادرات النفط الخام بما يزيد عن الثلث . وترتب على ذلك زيادة حصة هذه المنتجات بنسبة ٣ في المائة لتصل الى ما يزيد عن ١١ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتحقق ذلك ، الى حد كبير ، نتيجة الزيادة الكبيرة في الكميات المصدرة . ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه نتيجة تزايد طاقة التكرير وازدياد طاقة عوامل التشغيل في أعقاب انشاء مصافي جديدة أو التوسع في المصافي القائمة بهدف زيادة الانتاج . وبالمقاييس الى النسبة المئوية لمجموع الصادرات ، تضاعفت منتجات البترول تقريبا حيث ارتفعت من ٤ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦ في المائة في المتوسط خلال فترة ١٩٧٩-١٩٨١ والى ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . وظهر الغاز كواحد من الصادرات الهامة في أواخر السبعينات حيث ارتفعت حصته في مجموع الصادرات من لا شيء تقريبا في عام ١٩٧٣ الى ما يزيد عن ٣ في المائة في عام ١٩٨٢ .

(١) لا ينبغي النظر الى انخفاض الأهمية النسبية للنفط الخام في الكويت في ضوء ركود الطلب العالمي على النفط وسياسة البلد الخاصة بحفظ الطاقة فحسب ، بل أيضا كنتيجة جزئية لتطور ونمو خطوط صادرات جديدة كالمنتجات المكررة والبتروكيماويات .

وعلى الصعيد القطري ، برزت الكويت منذ أواخر السبعينات بوصفها الدولة المصدرة الرئيسية الرابعة لمنتجات البترول بين البلدان النامية تليها البحرين (١) . ويشكل هذان البلدان بالتساوي تقريبا ما يزيد عن ٥٠ في المائة من صادرات المنطقة من النفط المكرر . ويليهما مباشرة المملكة العربية السعودية ثم يأتي بصورة بعيدة كل من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية . وفي حين كانت منتجات البترول تشكل جزءا لا يذكر من صادرات الكويت في عام ١٩٧٣ ، فانها أصبحت تمثل حوالي ١٧ في المائة في عام ١٩٧٩ . وتزايد نصيبها فيما بعد ليصل الى ما يزيد عن ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ ، ويعزى جزء من هذه الزيادة الى ارتفاع حجم الانتاج بنسبة ٣٨ في المائة .

وتسيطر المنتجات المكررة دائما على صادرات البحرين . فقد ارتفع نصيبها في مجموع الصادرات من ٨٠ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٨٩ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ قبل أن يهبط الى ٨٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويعزى ذلك بصورة كبيرة الى الانخفاض في مستوى انتاج مصفاة أبوسعفة والانخفاض العام في تدفق المنتجات المكررة في المصافي . وتشير المعلومات الاولية المتوفرة عن بداية عام ١٩٨٣ ، الى وجود بعض الصعوبات في عملية التسويق نتيجة حدوث انخفاض في هامش السعر بين النفط الخام المستورد والمنتجات النفطية المصدرة . وأدى ارتفاع تكاليف الانتاج الى اضعاف القدرة التنافسية للبحرين مقابل غيرها من البلدان الموردة .

وكانت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية من منتجات البترول كبيرة جدا . ويعد أن ارتفعت قيمة هذه الصادرات بسرعة حتى عام ١٩٨٠ ، انخفضت بنسبة تبلغ حوالي ١٩ في المائة خلال السنتين التاليتين وانخفضت حصتها من ٣٤ في المائة الى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتبين المعلومات الاولية التي تغطي النصف الاول من عام ١٩٨٣ استمرار هذا الاتجاه . ولمواجهة هذه التطورات ، اتخذت مؤسسة البترول والمعادن (بترومين) في السعودية التدابير اللازمة لرفع صادرات المنتجات البترولية عن طريق تحسين أساليب البحوث التسويقية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن تسويق المنتجات من ثلاث مصافي أنشئت حديثا لغرض التصدير ، من المتوقع أن تبدأ في العمل في منتصف ١٩٨٤ ، من شأنه ان يوءد الى زيادة صادرات المملكة العربية السعودية من النفط المكرر .

(١) في عام ١٩٨٠ ، كانت صادرات الكويت من منتجات البترول تمثل ما يزيد عن ٨ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية (٤ في المائة تقريبا من صادرات العالم) ، في حين كانت صادرات البحرين والمملكة العربية السعودية تمثل ٧٢ في المائة و ٦٦ في المائة على التوالي .

وفي الجمهورية العربية السورية ، حلت صادرات المنتجات البترولية بسرعة محل القطن الخام بوصفها البند الرئيسي الثاني في قائمة الصادرات . وقفزت هذه الصادرات ، التي كانت تكاد لا تمثل ٣ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٩ ، الى خمسة اضعافها بحيث وصلت الى ما يزيد عن ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وفي عام ١٩٨٢ أصبحت تمثل ما يزيد عن ٢٣ في المائة من مجموع الصادرات . وأدى دخول مصفاة بانياس مؤخراً مرحلة الانتاج ، مع زيادة تشغيل مصفاة حمص ، الى رفع مستوى الانتاج وبالتالي الى زيادة الصادرات . غير أن هذا الوضع قد لا يستمر طويلاً بسبب الزيادة المرتقبة في الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط .

وتعد صادرات العراق من المنتجات المكررة (لا سيما فائض وقود النفط والنفثا) صغيرة نسبياً . وذكر أن حجم الصادرات قد ازداد في أعقاب تشغيل مصفاة جديدة (بيجي) مؤخراً (شباط / فبراير ١٩٨٣) في شمال العراق .

ولم يبرز الغاز كبنء هام من بنوء التصدير في المنطقة الا خلال أواخر السبعينات مع قيام المملكة العربية السعودية بتصدير ما يزيد عن ٦٠ في المائة من مجموع صادرات الغاز في المنطقة (١) ، وتصدر الامارات العربية المتحدة والكويت القسم الاكبر المتبقي من هذه النسبة . وقد ازدادت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية من الغاز حتى عام ١٩٨١ عندما أدى خفض الانتاج الى نقص في الصادرات بنسبة ٨ في المائة عام ١٩٨٢ . بيد أن حصة الغاز في مجموع الصادرات ارتفعت تدريجياً من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبالمثل ، سجلت صادرات الكويت من الغاز زيادة على اساس القيمتين المطلقة والنسبية حتى عام ١٩٨٠ عندما أدى خفض الانتاج الى هبوط الصادرات وانخفاض حصتها في مجموع الصادرات من ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨١ . وانخفض حجم الغاز المصدر من الكويت في عام ١٩٨٢ بنسبة ٣٨ في المائة مما أدى الى حدوث انخفاض في القيمة الفعلية للصادرات بنسبة ٣٠ في المائة . وفي المقابل استمرت صادرات الامارات العربية من الغاز في النمو الذي بدأ في عام ١٩٧٩ وأصبح أكثر وضوحاً خلال الربع الاخير من عام ١٩٨١ في أعقاب الانتهاء من مصنع غاز الرويس ودخوله مرحلة الانتاج . وبالتالي ارتفع نصيب الغاز في عام ١٩٧٩ الى ١ في المائة ليمثل ٦ في المائة تقريباً من مجموع الصادرات في عام ١٩٨١ وما يزيد عن ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . ومن المحتمل أن يتزايد نصيب صادرات الغاز مع تنفيذ الخطط الرامية الى التوسع في انتاج الغاز وزيادة الصادرات .

(١) تعتبر المملكة العربية السعودية البلد الرئيسي الثاني المصدر للغاز بين البلدان النامية ، حيث تمثل صادراتها من الغاز ربع صادرات هذه البلدان وما يقارب الـ ٨ في المائة من الصادرات العالمية . (دليل الاونكتاد لاصحاف التجارة الدولية والتنمية ، ١٩٨٣) .

(ب) الصادرات من غير الوقود

ظلت صادرات المنطقة من غير الوقود محدودة الأهمية بصفة عامة بالقيمة النسبية، وهي تتألف في معظمها من المواد الأولية والسلع الرئيسية الزراعية (القطن والفسفات)، ودرجة أقل من المنتجات نصف المصنعة في بعض الحالات. ولم يتغير هذا الوضع بصورة أساسية خلال العقد الماضي على الرغم من الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات. وانخفضت الصادرات من غير الوقود إلى ٣ في المائة في عام ١٩٨٠ بعد أن كانت تمثل ٧ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٣؛ ثم انتعشت جزئياً لتصل إلى ٥ في المائة في عام ١٩٨٢ (١). وعلى الرغم من ذلك، فإن التنوع المحدود الذي شهدته بعض البلدان يرتبط بالبتروول أي بمشتقات البتروول مثل الأسمدة والبتروكيمياويات وبعض المنتجات الأخرى المحلية نصف المصنعة مثل الألومنيوم، والمواسير والأشكال الأخرى من الصلب، والمنسوجات والأقمشة القطنية ومنتجات البلاستيك والمصنوعات الخشبية وغير المعدنية. وينبغي النظر إلى الأجل الطاهرى لمجموعة من المنتجات تشمل السلع المصنعة، باستثناء الكيماويات، محل السلع الزراعية الأولية (الأغذية والمواد الأولية الزراعية)، بوصفها الصادرات الرئيسية من غير الوقود، في إطار واقع أن السلع المعاد تصديرها تشكل نسبة كبيرة من الصادرات من غير الوقود في عدد من البلدان (لا سيما في الكويت، البحرين، قطر، والإمارات العربية المتحدة)، وبهذا الشكل لا يمكن اعتبارها كدليل على تنوع الصادرات.

وقد انخفضت تدريجياً صادرات المواد الغذائية، التي كانت تشمل ما يزيد عن ربع مجموع الصادرات من غير الوقود في عام ١٩٧٣، إلى أقل من نصف هذه الحصة في عام ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه، فقدت صادرات المواد الأولية الزراعية (لا سيما القطن) مجالاً كبيراً، وبعد أن كانت تمثل خمس الصادرات في عام ١٩٧٣، بلغ متوسط نصيبها أقل من ٤ في المائة خلال مطلع الثمانينات. وكانت الفئة الوحيدة من بين صادرات السلع الأولية التي حققت نمواً خلال العقد الماضي هي الركاز والمعادن (٢). وفي حين تضاعفت حصة هذه السلع في مجموع الصادرات ثلاث مرات بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ إلى ما يزيد على ١٦ في المائة، إلا أنها انخفضت فيما بعد إلى أقل من ١٤ في المائة في عام ١٩٨٢.

(١) يعكس انخفاض الأهمية النسبية لمواد الوقود وكذلك زيادة الصادرات التقليدية وخطوط الإنتاج الجديدة.

(٢) يشمل الفوسفات الخام من الأردن والجمهورية العربية السورية، والألومنيوم من البحرين والكويت، والأشكال والهياكل المصنوعة من الفولاذ من قطر، والإمارات العربية المتحدة والأردن.

ومن ناحية أخرى ، فان حصة السلع المصنعة (١) ، من غير الآلات ومعدات النقل ، التي كانت تشارك السلع الغذائية مكان الصدارة في عام ١٩٧٣ (أكثر من ربع الصادرات من غير الوقود) قد احتفظت بمستواها حتى عام ١٩٨٠ بل وارتفعت كثيرا في عام ١٩٨٢ لتصبح الفئة التصديرية الرئيسية بنسبة ٣٥ في المائة من مجموع الصادرات . وفي المقابل ، احتفظت المواد الكيماوية (لاسيما الاسمدة) بأهميتها النسبية بحيث وصلت نسبتها ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة بين ١٩٧٣ ومطلع الثمانينات .

ان تزايد حصة السلع من غير الوقود في صادرات الكويت ، التي ارتفعت من ٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ما يزيد عن ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ثم ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ، تعكس بصورة كبيرة التوسع في تجارة اعادة الصادرات (٢) . وتشمل صادرات الكويت المحلية بعض السلع نصف المصنعة والمصنعة ولا سيما الاسمدة والبتروكيماويات ، والمنتجات غير المعدنية (على سبيل المثال المواد المصنوعة من المطاط والبلاستيك) ، يليها في ترتيب الاهمية الالومنيوم والاشكال المصنوعة من الفولاذ ، والاشباب المشكلة والفلين . وباستثناء الاسمدة والمنتجات البتروكيماوية ، فان هذه الصادرات لا تمثل اكثر من ٢ في المائة من مجموع الصادرات (أى ثلثي الصادرات المحلية من غير الوقود) ؛ في حين تمثل الاسمدة والبتروكيماويات (وبخاصة اليوريا والكبريت والنشادر) وبعض مواد الطلاء والمنظفات الصناعية معظم ما تبقى من هذه الصادرات . وفي عام ١٩٨١ انخفضت صادرات اليوريا الى نصف مستواها السابق نتيجة لانخفاض الانتاج الذي جعل صادرات المواد الكيماوية كمجموعة تنقل وتضمحل اهميتها النسبية في مجموع الصادرات . وتشير المعلومات الالوية المتعلقة بعام ١٩٨٢ الى تغير هذا الاتجاه مع تجاوز صادرات الاسمدة مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠ .

(١) انخفضت الصادرات المحلية من هذه الفئة بصورة رئيسية لاسيما في فئة المنسوجات والاقمشة القطنية ؛ بالاضافة الى المصنوعات غير المعدنية كالبلستيك ، والخشب الرقائقي ، والسيراميك ، والاسيستوس ، والزجاج والمصنوعات الجلدية ، ومنتجات مصانع التجميع .

(٢) على سبيل المثال في عام ١٩٨١ ، وهي آخر سنة توفرت فيها بيانات تفصيلية عن التجارة ، شملت اعادة الصادرات ثلاثة ارباع الصادرات من غير الوقود (عشر مجموع الصادرات تقريبا) تاركة نسبة ضئيلة بلغت ٣ في المائة للصادرات المحلية .

ويمكن ملاحظة وضع مماثل في البحرين حيث تشكل اعادة الصادرات قسما كبيرا من صادراتها من غير الوقود ، وتشكل بقية الصادرات تماما تقريبا من الالومينيوم من مصهر البحرين الكبير (الب) (١) . ونتيجة التوسع الكبير في الناتج من هذا المصهر استجابة للطلب المتزايد على الالومينيوم في اليابان والبلدان العربية والآسيوية الاخرى ، وبعد عامين من النمو المحدود ارتفعت الصادرات بصورة حادة في عام ١٩٨٢ وتضاعفت حصتها في مجموع الصادرات بصورة فعلية الى ما يزيد عن ٦ في المائة بالمقارنة بمستواها في عام ١٩٨٠ .

وتكاد صادرات قطر من غير الوقود ، باستثناء اعادة الصادرات تتألف تماما من الاسمدة (اليوريا والامونيا) ، والمنتجات البتروكيمياوية - التي بدأت صادراتها في عام ١٩٨١ - والاشكال المصنوعة من الصلب . وتأرجح نصيب الصادرات من غير الوقود في مجموع الصادرات بعض الشيء في الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢ ، لكنه حافظ على اتجاهه التصاعدي حيث ارتفع من ٢ في المائة الى ما يزيد على ٧ في المائة . وبالارقام الفعلية فان هذه الصادرات قد تزايدت بصورة كبيرة بفضل زيادة انتاج الفولاذ في عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وانتاج الاسمدة (٢) ومنتجات البتروكيمياويات في عام ١٩٨١ . وقد أدى ذلك الى رفع حجم هذه الصادرات الى مستوى لم يسبق له مثيل والى زيادة قيمتها بنسبة ١٠ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . غير ان الركود والكساد اللذان اصابا الطلب على هذه المنتجات في البلدان المتقدمة في عام ١٩٨٢ قد أديا الى اعادة قيمة صادرات قطر من غير الوقود الى مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠ . كما ان حصتي الاسمدة والصلب في الصادرات ، اللتين كانتا تقريبا متساويتين في عام ١٩٨٠ ، قد انخفضتا بصورة طفيفة في عام ١٩٨١ ثم استعادتا تقريبا اوضاعهما اللتين كانتا عليها في عام ١٩٨٠ بنسبة بلغت ٢٨ في المائة و ٢٤ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٢ . وازدادت صادرات البتروكيمياويات ، التي بدأت في عام ١٩٨١ بحيث اصبحت تمثل ١٧ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٨٢ .

-
- (١) وهذا يجعل البحرين الدولة المصدر الرئيسية الرابعة للالومينيوم بين البلدان النامية . (في عام ١٩٨٠ كانت البحرين تصدر نسبة ١٠ في المائة تقريبا من صادرات البلدان النامية من الالومينيوم) .
- (٢) في عام ١٩٨٠ كانت قطر هي الدولة المصدر الثانية للاسمدة بين البلدان النامية ، بحيث تمثل ١٥ في المائة تقريبا من مجموع صادرات هذه الدول من الالومينيوم .

وتسيطر تجارة إعادة التصدير أيضا على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية والتي تمثل ما يزيد قليلا عن ١ في المائة من مجموع الصادرات. وأهم بنود الصادرات المحلية هي الاسمدة (ولا سيما اليوريا). وقد بدأت هذه المنتجات تكتسب أهمية بصورة بطيئة على الرغم من ان حصتها في مجموع الصادرات لم تتجاوز (٠.٠ في المائة في بدايات الثمانينات غير انه من المتوقع ان تتولد عائدات تصديرية كبيرة عندما يجرى تشغيل ٧ مصانع رئيسية للبتروكيماويات بالكامل في أواخر الثمانينات وهي حاليا تحت الانشاء. ومن المنتظر ان تنتج هذه المصانع نسبة تقدر ب ٥ في المائة من الاثليين في العالم (وهو من المنتجات الاساسية في صناعة مواد البلاستيك). وفي الوقت نفسه فان عام ١٩٨٤ هو العام المستهدف لدخول بعض منتجات هذه المصانع الى الاسواق العالمية. ولتحقيق هذا الهدف فقد بدأ مجلس التعاون الخليجي مؤخرا في اجراء مفاوضات تجارية مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية بهدف ازالة حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات البتروكيماوية المصدرة من الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي (١).

وفي الجمهورية العربية السورية ازادت قيمة الصادرات من غير الوقود بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٨٢ بعد ان كانت قد ركزت بالفعل في العامين السابقين ، وارتفع نصيبها في مجموع الصادرات من ٢١ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ والى ما يزيد على ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٢. ومع تناقص اهمية الصادرات التقليدية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية (٢) فان النمو الذي طرأ على الصادرات من غير الوقود يمكن ان يعزى بصورة كبيرة الى السلع المصنعة ولا سيما المنسوجات القطنية والاقمشة والملبوسات. وقد تضاعفت الحصة الاجمالية لهذه المنتجات تقريبا من اقل من ٤ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ما يزيد على ٧ في المائة في عام ١٩٨٢. وفي المقابل انخفضت حصة القطن الخام في مجموع الصادرات من ٨ في المائة الى اقل من ٦ في المائة في نفس الفترة وذلك على الرغم من زيادة مستويات الانتاج (٣) ، ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى هبوط الاسعار. وعلاوة على ذلك ، وباستثناء الشعير الذي زادت حصته في اجمالي الصادرات بسبب تحسن المحاصيل ، حيث ارتفع من ٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٢ ، فقد انخفضت الحصة الاجمالية للسلع الاولية الرئيسية الاخرى (الفواكه والخضروات والتبغ والفسفات) في مجموع الصادرات بنسبة بلغت حوالي ١ في المائة لتصل الى اقل من ٤ في المائة في عام ١٩٨٢.

(١) Middle East Economic Survey (٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣).

(٢) تشمل هذه الصادرات القطن الخام ، والشعير والحبوب الاخرى والفواكه والخضروات والتبغ والفسفات.

(٣) بغية تشجيع انتاج القطن الخام ، الذي انخفض بصورة كبيرة في السنوات الاخيرة ، رفعت الحكومة أسعار الشراء بنسبة ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٢٠ في المائة اخرى في عام ١٩٨٣.

وخلال السنوات الثلاث الاولى من الثمانينات انخفضت بصورة كبيرة أهمية الفوسفات، البند الرئيسي في صادرات الاردن من أكثر من ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الى أقل من ٣١ في المائة في عام ١٩٨٢. كما شهدت الصادرات من الفواكه والخضروات نموا محدودا على الرغم من تحسن المحصول، حيث توقفت حصتها عند ١٧ في المائة من مجموع الصادرات. واقترن التحول في الاتجاه نحو تقليل التركيز على السلع الولى التقليدية، بالتوسع في صادرات عدد من السلع نصف المصنعة والمصنعة، التي ازادت حصتها الاجمالية في مجموع الصادرات من ٢٥ في المائة الى ٣٩ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢. وعلى سبيل المثال فان حصة مصنوعات الحديد والصلب في مجموع الصادرات قد ازادت من ١٣ في المائة الى ٥ في المائة تقريبا، في حين تضاعفت حصة المواد الصيدلانية الى ٥ في المائة. كما ازادت الصادرات من المفروشات والأثاث، والاسبتوس والسيراميك ومصنوعات البلاستيك والاقمشة بحساب القيمة المطلقة، وتضاعفت حصتها تقريبا في مجموع الصادرات بحيث وصلت الى ٤ في المائة في كل حالة على حدة. وبرزت الاسمدة كبنء تصديري هام في عام ١٩٨٢ حيث بلغت حصتها حوالي ٣ في المائة. وبالإضافة الى ذلك شملت الصادرات من السلع المصنعة المصنوعات الخشبية والصابون والمنظفات الصناعية ومواد الطلاء والورنيش والورق وعجينة الورق والجلسود والمواد المصنوعة من الزجاج. كما اقتترنت الزيادة في القيمة النسبية التي شهدتها صادرات المصنوعات الرئيسية بنمو في القيمتين الفعلية والمطلقة مع تضاعف القيمة الاجمالية تقريبا بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بحيث بلغت ما يزيد عن نصف الزيادة المسجلة في مجموع الصادرات في ذلك العام.

وبالإضافة الى المنتجات الزراعية (لا سيما الحمضيات والتفاح والعنب والخضروات) شملت صادرات لبنان مجموعة واسعة من المصنوعات نعني بها مواد البناء، الاسمنت، والالومينيوم والمنتجات المعدنية المصنوعة، والسيراميك، والخزف ومنتجات الزجاج، والمصنوعات الجلدية والاحذية، والمنسوجات والاقمشة والاسمدة. وبالإضافة الى ذلك، حققت السلع المصنوعة ما يزيد عن ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٣، وهي آخر سنة توفرت فيها بيانات تفصيلية عن التجارة في لبنان. غير أنه نتيجة استمرار الاضطراب السياسي منذ عام ١٩٧٥، فقد تدهور ناتج القطاع الصناعي بصورة كبيرة بسبب جملة أمور من بينها الدمار الكبير الذي لحق بعدد من المنشآت الصناعية، وتشغيل البعض الآخر بأقل من طاقته (بسبب اغلاق المصانع، وتخفيض عدد ساعات العمل، والنقص في الطاقة الكهربائية وامدادات المواد الخام، والتخفيض الجباري في خطوط الانتاج وغيرها من العوامل). بالإضافة الى الصعوبات التي تكتنف نقل البضائع الى منطقة الخليج، وانخفاض الطلب على المنتجات اللبنانية في الاسواق العراقية، وحظر بعض السلع التي يشتبه بأنها قادمة من اسرائيل في اعقاب الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢، وكلها عوامل اضافة أضرت بحجم الصادرات اللبنانية. وعلى الرغم من جميع هذه المصاعب ظلت امكانيات لبنان بالنسبة لتنويع تصدير السلع المصنعة كبيرة الى حد ما، كما ان استغلالها بالكامل لن يطرح أية مشاكل بمجرد ان تعود الاوضاع الى حالتها الطبيعية.

جيم- اتجاه التجارة

١- التوزيع العام للتجارة، والتجارة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة

ان القيود الكامنة في قطاع التجارة الخارجية لبلدان المنطقة والناشئة اساسا عن ضيق قاعدتها الانتاجية لا تتيح اجراء تغيير هيكلي سريع في الاجل القصير. وهذه القيود المقترنة بالطاقة المحدودة على استيعاب ناتج الموارد الطبيعية الرئيسية (النفط والفوسفات والقطن) هي المسؤولة عن الاعتماد المفرط للمنطقة على العوامل الخارجية وانكشافها امام تلك العوامل. وهذا بوجه خاص هو الحال في التعامل مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة التي تستهلك قدرا كبيرا جدا من المنتجات الاولية التقليدية للمنطقة وتورد اليها معظم احتياجاتها من السلع الرأسمالية وغيرها من السلع المصنعة.

لقد قامت بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة (أى الجماعة الاقتصادية الاوروبية، واليابان، والولايات المتحدة الامريكية، والرابطة الدولية للتجارة الحرة) بتوريد حصة متزايدة (بين ٦٠ الى ٧٠ في المائة) من الواردات الاجمالية للمنطقة، كما استوعبت، ولو في اتجاه تنازلي، ما بين ٦٥ و ٥٦ في المائة من صادرات المنطقة في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢. وسيطر النفط على تجارة المنطقة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة خلال هذه الفترة لا سيما في مجال الصادرات (يمثل متوسطا يزيد عن ٩٥ في المائة). وفي مجال الواردات سيطرت السلع المصنعة (تمثل ما يزيد عن ثلاثة ارباع الواردات)، حيث تمثل واردات الاغذية أكثر من عشر مجموع الواردات. وفي عام ١٩٨٢ مثلا، اعتمدت المنطقة على هذه الاسواق لشراء ما يزيد عن ٨٥ في المائة من وارداتها من السلع المصنعة و ٦٠ في المائة من احتياجاتها من المواد الغذائية. كما اعتمدت عليها أيضا لاستيعاب ما يزيد عن ٧٠ في المائة من صادرات المنطقة من النفط.

وعلى الرغم مما تقدم، فقد حدثت في السنوات الاخيرة بعض التحولات الهامة في توزيع صادرات المنطقة بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ذاتها (جدول ٣). وهكذا فانه بعد ان كانت اليابان تستوعب نسبة ١٥ في المائة و ١٨ في المائة من صادرات المنطقة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ على التوالي فانها قد برزت بوصفها السوق الكبيرة الوحيدة التي تستوعب صادرات المنطقة، حيث استوعبت ما يزيد عن ٢٣ في المائة منها (معظمها من النفط) في عام ١٩٨٢ وهي حصة تكاد تعادل تقريبا حصة بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية مجتمعة. وقد حدث هذا التحول على حساب تناقص حصة الجماعة الاقتصادية الاوروبية كمجموعة، فسي مجموع الصادرات التي انخفضت من ٤٤ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٩ واستمرت في انخفاضها لتثبت عند نحو ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة الولايات المتحدة، التي كانت تمثل نحو ٤ في المائة من الصادرات في عام ١٩٧٣ و ١١ في المائة في عام ١٩٧٩، لتصل الى ٦ في المائة في عام ١٩٨٢.

جدول رقم ٣- منطقة الأكوا : اتجاه التجارة لسنوات مختارة
(النسبة المئوية للمجموع)

	السنوات (سيف)					المصادر (فوب)				
	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣
منطقة الأكوا	٦٦٣	٩٩٢	٩٦٣	٨٩٠	١٠٤٤	٥٠٣	٥٤٠	٤١١	٤٥٣	٤٣٢
البلدان النامية الأخرى	٨٣٩	٩٧٦	١٠٦٤	١٠١١	١٢٧٢	٢٤٣٠٢	١٨٨٥	١٧٨٥	١٧٨١	١٥٧٦
آسيا	٦٨٣	٧٩٧	٧٨٩	٨٠٧	٩٠٠	١٦٢٦	١٣٢٣	١١٥٤	١١٤٤	٨١١
أمريكا	٠٩٩	١٠١	١٣٥	١٢٠	٢٠٨	٦٣٢	٣٩٦	٤٧٢	٤٦٧	٦٠٩
أفريقيا	٠٥٧	٠٧٨	١٣٨	٠٨٢	١٦٣	١٣٨	١٦٣	١٥٣	١٦٥	١٥٣
الجماعة الاقتصادية الأوروبية	٣٦٤٨	٣٤٤٤	٣٥١٤	٣٧١٢	٣٠٧٠	٢٤٣٨	٣٠١١	٣٢١١	٣٣١٨	٤٤٢٥
اليابان	١٥٦٧	١٦١٩	١٥٦٠	١٤٣٨	١١٢٧	٢٣٣٦	٢٠١٢	١٩٧٣	١٨٢٠	١٤٧١
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٣٥	١٣٣١	١٢٩٢	١٢٨٦	١٢٣٠	٦١٩	٩٧٨	١٠٧٧	٣٥٢	٣٥٢
الرابطة الدولية للتجارة الحرة	٤٦١	٤٤٠	٤٤٥	٤٧٠	٣٨٨	٢٠٥	٢٦٣	٣٣٣	٢٤٤	٢١٥
مجلس التعاضد الاقتصادي الأوروبي (الأمم المتحدة)	٢٧٤	٣٢٩	٢٨٦	٣١٥	٦٦٦	٠٨٦	٠٧٨	٠٩٠	١٠٩	٠٧٨
الصين (البرية)	١٤٤	٠٩٧	١١٤	١١٨	٢١٨	٠٠٦	٠٠٤	٠١٧	٠٠٩	٠٣٢
بقية العالم	١٠٦٩	٧٧٢	٧٦٢	٧٦٠	٩٨٥	١٤٠٥	١٢٢٩	١١٨٢	١١٨٩	١٤١٩
معلومات مرجعية:	٧٠٦	١٠٥٥٠	١٠٧٧	٩٤٢	١١٤٨	٥٨٥	٦٤٨	٤٨٧	٤٤٣	٥٢٦
جامعة الدول العربية (أ)										

المصدر: الأكوا ، استنادا على بيانات جمعت من مصادر وليمة .
(أ) تشمل البلدان الاعضاء في الأكوا والبلدان العربية في شمال افريقيا .

تحديد الأسس:
الجماعة الاقتصادية الأوروبية : ألمانيا الغربية ، أيرلندا ، إيطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة ، وهولندا .
الرابطة الدولية للتجارة الحرة : أيسلندا ، البرتغال ، جزر فارو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، النمسا ، النرويج .
الدول الأوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رومانيا ، والمجر .

وفي عام ١٩٨٢ كانت حصة كل من الجماعة الاقتصادية الاوروبية واليابان والمناطق النامية (١) تمثل نحو ربع صادرات منطقة الاكوا . وهذا يعكس بين اشياء اخرى الاهمية المتزايدة للبلدان النامية بوصفها بلدانا مستهلكة لمنتجات المنطقة حيث ارتفعت حصتها بصورة كبيرة منذ عام ١٩٧٣ ، من ١٦ في المائة الى ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبصورة اكثر تحديدا فان حصة البلدان النامية في آسيا قد ازدادت خلال الفترة نفسها من ١٥ في المائة الى ما يزيد عن ٤٠ في المائة في حالة صادرات البحرين والى ٢٥ في المائة في حالة صادرات الكويت . وفي الوقت نفسه ازدادت حصة بلدان امريكا اللاتينية من صادرات العراق من العشر الى الثلث تقريبا .

وفي حين تعكس وجهة الصادرات من الاقتصادات النفطية بدرجة وثيقة صادرات المنطقة ككل ، الا ان توزيع صادرات الاقتصادات غير النفطية يختلف بصورة كبيرة . وتشكل الجماعة الاقتصادية الاوروبية منفذا لصادرات الاقتصادات غير النفطية يتساوى في أهميته مع السوق الاقليمية ، التي استوعبت في عام ١٩٨٢ ثلث مجموع الصادرات . وعلاوة على ذلك فان زيادة الصادرات الى كلا السوقين سلكت اتجاها مماثلا منذ عام ١٩٧٣ عندما استوعب كل منهما ما يقارب خمس صادرات الاقتصادات غير النفطية . ولكن السوق الاقليمية شكلت بالنسبة الى كل من لبنان والاردن وبدرجة اقل بالنسبة الى اليمن ، المنفذ الرئيسي الذي استوعب نسب ٧٤ و ٦٤ في المائة من صادراتها على التوالي في عام ١٩٨٢ . وبالنسبة للاردن تأتي البلدان النامية في آسيا بعد السوق الاقليمية ، من حيث الاهمية حيث استوعبت ما يزيد عن ١٤ في المائة من صادرات الاردن في عام ١٩٨٢ . كما ان صادرات الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية من الوقود ، رجحت الميزان لصالح اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية التي بلغ متوسط حصتها من الصادرات المذكورة في عام ١٩٨٢ ، ٥٣ في المائة و ٤٨ في المائة على التوالي . وتمثل الدول الاوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السوق الثانية للصادرات الرئيسية لسوريا (النفط والقطن) حيث وصل نصيبها الى ١٧ في المائة من مجموع الصادرات بالمقارنة مع العشر الى السوق الاقليمية . والجدير بالملاحظة ان هذه الاسواق الثلاث (أى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ومجلس التعاضد الاقتصادي ومنطقة الاكوا) قد احتفظت بمراكز متقدمة بوصفها تمثل الاسواق الرئيسية للتصدير بالنسبة للجمهورية العربية السورية منذ عام ١٩٧٣ ، على الرغم من ان حصتها في الوقت الحاضر تكاد تكون متقاربة حيث تبلغ ٢٥ في المائة و ٢٣ في المائة و ٢٠ في المائة على التوالي من مجموع الصادرات .

(١) تعرف المناطق النامية بأنها تشمل البلدان النامية في آسيا (باستثناء بلدان منطقة الاكوا) وافريقيا وامريكا واوقيانيا .

وعلى صعيد الواردات لا يلاحظ وجود تحولات هامة في توزيعها العام حسب المنشأ . وخلال السنوات العشر الماضية بقيت الجماعة الاقتصادية الأوروبية المورد الرئيسي للسلع الى المنطقة حيث تزايدت حصتها من ٣١ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٩ ، وتأرجحت بعدها بعض الشيء لتقف عند ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويأتي الجماعة الاقتصادية الأوروبية كل من اليابان والولايات المتحدة اللتين ظلت حصتهما ثابتة نسبيا عند ١٦ و ١٣ في المائة على التوالي ، من مجموع الواردات خلال السنوات الثلاث الاولى من العقد الحالي . والجدير بالذكر في هذا الصدد ان الولايات المتحدة كانت تعد في عام ١٩٧٣ أكبر دولة مصدرة للسلع الى المنطقة تليها مباشرة اليابان . غير أن الواردات من اليابان تجاوزت في عام ١٩٧٩ الواردات من الولايات المتحدة مع ارتفاع تصدير السيارات اليابانية . وعلى سبيل المثال فان المملكة العربية السعودية وحدها قد استوردت عددا من السيارات من اليابان بلغ أربعة أضعاف ونصف ما استوردته من الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة .

وهناك تباين واضح بين الاقتصادات النفطية على الصعيد القطري يتمثل بصورة كبيرة في حالة البحرين التي كانت دائما تعتمد بشدة على المنطقة في وارداتها وخاصة النفط الخام من المملكة العربية السعودية . وفي عام ١٩٨٢ زودت المنطقة البحرين بنسبة ٦٤ في المائة من وارداتها في حين جاءت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة ١٦ في المائة . أما بالنسبة للعراق فان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الأوروبية تأتي في ترتيب الأهمية بعد الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان ، حيث تشكل مصدرا للسلع أكثر أهمية مما تشكله الولايات المتحدة ، على الرغم من أن حصتها في مجموع الواردات قد انخفضت بصورة كبيرة من نحو ٢١ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ .

وفيما يتعلق بواردات الاقتصادات غير النفطية كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على رأس قائمة الدول الموردة في عام ١٩٨٢ حيث بلغت حصتها ٣٧ في المائة تليها منطقة الاكوابحصة تبلغ ١٤ في المائة . وتتقاسم البلدان النامية في آسيا والولايات المتحدة نفس المركز حيث وردت نحو ٧ في المائة من اجمالي واردات هذه المجموعة في حين برزت الصين كمورد هام على قدم المساواة مع اليابان بحيث تمثل نحو ٦ في المائة من مجموع الواردات . غير انه بالنسبة للجمهورية العربية السورية فان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الأوروبية تشكل مصدرا هاما للسلع بعد الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي وردت في عام ١٩٨٢ ما يزيد عن ١٠ في المائة من واردات الجمهورية العربية السورية .

٢- التجارة مع البلدان النامية

تولي الاستراتيجية الانمائية الدولية أهمية كبيرة لقضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتقرر في اطار التجارة انه، "ينبغي ان تقوم البلدان النامية بتعزيز التجارة وتوسيع نطاقها فيما بينها...". (١). وفي اطار هذا المنظور، وادراكا للأهمية الاقتصادية لتخفيض اعتمادها على بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، فقد سعت البلدان الاعضاء في الاكوا الى توسيع وتنويع تجارتها عن طريق جملة أمور من بينها تحديد اسواق بديلة، بما في ذلك اسواقها الخاصة، وتأمين ترتيبات لمعاملة تفضيلية ملائمة في الوصول الى الاسواق.

(أ) التجارة بين بلدان المنطقة

تشكل المنطقة سوقا هامة للمنتجات الزراعية والصناعية بالنسبة للاقتصادات غير النفطية ولتجارة إعادة التصدير الخاصة بالاقتصادات النفطية التي تزود بعض المصافي بالنفط الخام عندما لا يكون النفط الخام المحلي كافيا أو موجودا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لأكثر من ثلاثة عقود لتشجيع التجارة بين بلدان المنطقة ظل نصيبها في مجموع التجارة ضئيلا وأقل بكثير من التوقعات. وبحساب القيمة المطلقة فان القيمة بالدولار لتجارة الصادرات بين بلدان المنطقة قد ارتفعت بدرجة كبيرة وبصورة مطردة حيث ارتفعت من نحو ٠.٨ مليار دولار في عام ١٩٧٣ الى ١٠ مليار دولار تقريبا في عام ١٩٨١. بيد انها عادت في عام ١٩٨٢ الى مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٧٩ بحيث بلغت أقل من ٦ مليار دولار. ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى الانخفاض في صادرات الوقود التي شكلت أكثر من نصف الانخفاض في الصادرات. ولكن بالقيمة النسبية، تحسنت حصة الصادرات بين بلدان المنطقة في مجموع الصادرات بصورة هامشية حيث ظلت ما بين ٤٣ في المائة و ٤٥ في المائة في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢. كما انخفضت حصة الواردات المتصلة بها الى أقل من ٧ في المائة في عام ١٩٨٢ بعد ان كانت ثابتة نسبيا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ عند نسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة.

(١) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥، الفقرة ٦٧.

ان التباين في أنماط التجارة الاقليمية بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية يبدو واضحا بالنسبة لكل من الصادرات والواردات، مما يكشف عن الملامح المشتركة التي يتميز بها القطاع الخارجي لكل مجموعة والتركيز السلعي لكل منها . وكانت الاقتصادات النفطية تحتل فسي المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، نسبة ٧٠ في المائة من واردات بلدان المنطقة ونسبة ٨٠ في المائة من صادراتها . وعلى الرغم من ذلك فقد انكسرت حصة الواردات من بلدان المنطقة من اصل مجموع واردات هذه المجموعة من ١٢ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . وارتفعت حصتها في الصادرات بصورة طفيفة من ٣٥ الى ٤٤ في المائة . وعلى الصعيد القطري فان المنطقة تشغل مركزا رئيسيا في تجارة البحرين ، وكانت تشكل في عام ١٩٨٢ على سبيل المثال نسبة ٦٤ في المائة من وارداتها و ٢٤ في المائة من صادراتها . ويمكن تفسير ذلك بصورة كبيرة من خلال اعتماد البحرين اعتمادا شديدا على المملكة العربية السعودية في توفير امداداتها النادرة من النفط الخام اللازم للتكرير واعتمادها على البلدان المجاورة في استيعاب معظم تجارة اعادة التصدير العائدة لها . ويعكس اعتماد عمان المتزايد على البلدان المجاورة لها كمصدر رخيص للسلع (معظمها سلع معاد تصديرها في هذه البلدان) في الحجم الكبير لحصة المنطقة في اجمالي واردات عمان التي ارتفعت من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٢ .

ويمكن على الفور ان نتبين الاهمية النسبية للمنطقة في تجارة الاقتصادات غير النفطية من خلال حصتها الكبيرة المتزايدة في صادرات و واردات هذه الاقتصادات . وفي عام ١٩٧٣ كان ٧ في المائة من اجمالي واردات الاقتصادات غير النفطية يأتي من المنطقة . وارتفعت هذه الحصة الى ١٧ في المائة في عام ١٩٨١ لكنها انخفضت الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبالمثل فان حصة المنطقة بعد ان تضاعفت الى نحو خمسي صادرات الاقتصادات غير النفطية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ ، انخفضت الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وباستثناء صادرات النفط تضاعفت حصة صادرات بلدان المنطقة في مجموع الصادرات ، مع الأخذ بالاعتبار ان النفط الذي يشكل قسما كبيرا من مجموع صادرات الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية يتم استهلاكه بصورة كبيرة خارج المنطقة . وفي عام ١٩٨٢ تم استيراد ربع واردات الاردن وتسويق ٦٤ في المائة من صادراتها داخل المنطقة . اما بالنسبة الى لبنان فان المنطقة تمثل منفذا لسلعه (يتم استيعاب ٧٤ في المائة منها داخل المنطقة) اكثر اهمية منها كمصدر لهذه السلع (٦ في المائة من الواردات منشؤها في المنطقة) . وتعتمد اليمن الديمقراطية بدرجة كبيرة على المنطقة في توفير النفط الخام اللازم لمصافيها وكذلك الحال بالنسبة لكل من الاردن ولبنان ، في حين تعتمد اليمن على البلدان المجاورة لها في توفير السلع الرئيسية والسلع المصنوعة اللازمة لها .

هيكل التجارة بين بلدان المنطقة

بينما لا تمثل صادرات الوقود بين بلدان المنطقة أكثر من ٢ الى ٣ في المائة من إجمالي صادرات الوقود في المنطقة ، فانها تشكل حصة كبيرة في صادرات بلدان المنطقة حيث ازادت من ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ، قبل ان تنخفض بصورة طفيفة الى ٥٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتظهر صورة ماثلة فيما يتعلق بالواردات بين بلدان المنطقة حيث تم في عام ١٩٨٢ تلبية ما يزيد عن ٨٠ في المائة من احتياجات الوقود الخاصة بالمنطقة من داخل المنطقة ذاتها . وكانت هذه الواردات موجهة بصورة رئيسية الى البحرين واليمن الديمقراطية لتلبية احتياجات مصافيها النفطية .

ان القسم الأكبر من صادرات المنطقة من غير الوقود يتم تسويقه بصورة متزايدة داخل المنطقة كما تبين من ازدياد حصة هذه الصادرات من ٣٦ في المائة الى ٥٩ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ . وقد ساهمت الاقتصادات النفطية وغير النفطية على حد سواء في هذه الزيادة حيث حققت الاولى نسبة بلغت في المتوسط ٧٠ في المائة من قيمة الصادرات من غير الوقود بين بلدان المنطقة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، مقابل نسبة بلغت ٥٥ في المائة خلال السبعينات . غير ان المنطقة تظل بصورة نسبية أكثر أهمية كمنفذ لصادرات الاقتصادات غير النفطية منها بالنسبة لصادرات الاقتصادات النفطية . وهكذا فانه باستثناء مواد الوقود ، بلغت حصة المنطقة في صادرات الاقتصادات غير النفطية ما يزيد عن الضعف بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ حيث ازادت من ٢٩ في المائة الى ٦٨ في المائة . كما ازادت حصة الاقتصادات النفطية من ٤٤ في المائة الى ٥٥ في المائة خلال الفترة ذاتها . وفي عام ١٩٨٢ كانت الأهمية النسبية للمنطقة كسوق لكل من بلدان الكووا على حدة ، أكثر وضوحا في حالة كل من عمان ولبنان ، حيث استهلكت ٧٨ في المائة من الصادرات من غير الوقود لكل منهما ؛ بينما استوعبت ما يزيد عن ٦٠ في المائة من صادرات كل من الكويت وقطر والاردن والجمهورية العربية السورية وأكثر من نصف الصادرات في كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية . وبصورة أكثر تحديدا فان الآلات والسلع المصنعة الاخرى كانت تسيطر على صادرات بلدان المنطقة من غير الوقود وتشمل ما يزيد عن ٦٠ في المائة من مجموع الصادرات وبخاصة البنود المتعلقة باعادة التصدير . والجدير بالذكر ان المواد الغذائية (تمثل خمس مجموع الصادرات) والمواد الكيماوية والركاز والمعادن كانت من بين الصادرات المحلية . كما تشكل المنطقة اكثر الاسواق أهمية بالنسبة لصادرات المنطقة من المواد الغذائية وينعكس ذلك في ان المنطقة قد استوعبت ٨٥ في المائة من هذه الصادرات في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع نسبة ٤٦ في المائة في عام ١٩٧٣ . كما ازادت حصة المواد الكيماوية (لا سيما الاسمدة) من ١٢ في المائة

الى ٤٣ في المائة خلال الفترة ذاتها . وفي عام ١٩٨٢ تم داخل المنطقة استهلاك نحو ٢٠ في المائة من صادرات المنطقة من المواد الاولية الزراعية و ٢٥ في المائة من صادراتها من الركاز والمعادن . (لا سيما الفوسفات) .

وفي المقابل فان أهمية المنطقة كمصدر للواردات من غير الوقود بالنسبة لبلدانها الاعضاء تعتبر محدودة للغاية سواء فيما يتعلق بحجم الواردات او نطاقها . ولقد تضاءلت بصورة كبيرة حصة المنطقة من الواردات في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ وفي مجموع الواردات من ٧ الى ٣ في المائة ، مما يكشف عن تضاعف اعتماد المنطقة المتزايد على العالم الخارجي لتلبية احتياجاتها من السلع الوسيطة والسلع الانتاجية والمواد الغذائية ايضا . غير انه فيما يتعلق بالاقتصادات غير النفطية فان المنطقة تشكل مصدرا هاما للواردات غير النفطية اكثر اهمية منه بالنسبة للاقتصادات النفطية (٥ في المائة في مقابل ٣ في المائة في عام ١٩٨٢) .

(ب) التجارة مع البلدان النامية الاخرى (١)

حققت الجهود التي بذلتها المنطقة لتوسيع تجارتها مع البلدان النامية الاخرى نجاحا خلال عام ١٩٨١ حيث ازادت قيمة التجارة المتبادلة في ذلك الوقت بدرجة كبيرة بالمقارنة مع عام ١٩٧٣ . وازدادت الواردات من ١٠١ مليار دولار الى ٩٣٣ مليار دولار ، بينما ازادت الصادرات من ٣ مليار دولار الى ٣٤٥ مليار دولار . غير ان تجارة المنطقة مع البلدان النامية ، التي تأثرت بالركود الاقتصادي العالمي ، قد شهدت نكسة في عام ١٩٨٢ حيث توقفت الواردات والصادرات عند ٧٣٣ مليار دولار و ٢٧٨ مليار دولار على التوالي . كما ان النمو المطلق الذي شهدته الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ لم يوثر بصورة ملحوظة على نصيب التجارة مع البلدان النامية الاخرى بالنسبة لمجموع التجارة لا سيما في حالة الواردات والصادرات من غير الوقود (٢) . والواقع ان حصة المناطق النامية الاخرى في واردات منطقة

(١) تشمل البلدان النامية في آسيا (باستثناء منطقة الاكوا) ، وافريقيا وامريكا واورقانيا . ولمعرفة المزيد من التفاصيل انظر الاكوا : استعراض تجارة بلدان منطقة الاكوا مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ، والملحق الاحصائي الخاص به (١٩٨٣) .

(٢) ازدادت الصادرات من غير الوقود من نحو ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ الى ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ وانخفضت الى أقل من ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ .

الاكوا قد تناقصت من ١٣ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ١٠ في المائة في المتوسط طوال الفترة المنتهية عام ١٩٨١ ، قبل ان تنخفض مرة اخرى الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبينما حصلت البلدان النامية على نسبة ٢٤ في المائة من صادرات المنطقة من غير الوقود في عام ١٩٧٣ ، فان حصتها قد تآرجحت فيما بعد لتصل الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ولترتفع بصورة هامشية الى ١٣ في المائة عام ١٩٨٢ .

وفي المقابل ارتفعت حصة المناطق النامية الاخرى في القيمة الاجمالية لصادرات المنطقة من ١٦ الى ٢٤ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ ، بعد أن كان متوسطها ١٩ في المائة حتى عام ١٩٨١ . ويمكن ان يعزى ذلك بصورة كبيرة الى زيادة صادرات النفط التي زادت حصتها في القيمة الاجمالية لصادرات الاكوا الى المناطق النامية الاخرى في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ من ٨٩ الى ٩٧ في المائة .

وبالتالي ازادت حصة المناطق النامية الاخرى في حالة الصادرات التي منشؤها في بلدان الاقتصادات النفطية وفي اليمن ، ولا سيما في حالة العراق (من ٦ الى ٥٢ في المائة) ، والبحرين (من ٤٠ الى ٤٤ في المائة) ، والمملكة العربية السعودية (من ٦ الى ٢٥ في المائة) ، والكويت (من ١٨ الى ٣٠ في المائة) . وتضائلت حصتها في الواردات بالنسبة لجميع البلدان باستثناء المملكة العربية السعودية ، حيث استمرت تقريبا بنسبة ١٠ في المائة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ . وباستثناء مواد الوقود المعدنية ، ازادت حصة المناطق النامية الاخرى فقط في حالة الصادرات من المملكة العربية السعودية (من ١٢ الى ٣٢ في المائة) وفي حالة قطر (من ٢ الى ١٩ في المائة) .

وخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ كان الجزء الاكبر من التجارة بين منطقة الاكوا والمناطق النامية الاخرى يتم بين الاقتصادات النفطية (وبصورة رئيسية المملكة العربية السعودية ودرجة أقل كل من العراق والكويت) والبلدان النامية في آسيا (بصورة رئيسية تركيا وسنغافورة وكوريا وهونغ كونغ) . وفي امريكا اللاتينية كانت البرازيل أيضا مستهلكا كبيرا لصادرات منطقة الاكوا . وحتى وقت قريب كانت الهند تعتبر مصدرا هاما للسلع اللازمة للمنطقة وكانت ايران منفذا كبيرا للصادرات من غير الوقود في المنطقة . وفي عام ١٩٨٢ كانت السعودية وحدها تمثل ٥٤ في المائة من واردات المنطقة من المناطق النامية الاخرى ، و ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات و ٥٠ في المائة من الصادرات من غير الوقود الى تلك المناطق . وفي الوقت نفسه فان البلدان النامية في آسيا (لا سيما تلك البلدان الواقعة في جنوب وجنوب شرق آسيا ، بالاضافة الى تركيا) كانت مسؤولة عن توفير ٨١ في المائة من واردات منطقة الاكوا من المناطق النامية الاخرى في حين كانت تستوعب ٦٨ في المائة من مجموع صادراتها و ٦١ في المائة من صادراتها من غير الوقود .

هيكلية التجارة مع البلدان النامية الاخرى

سادت السلع الغذائية والسلع المصنعة هيكل الواردات من البلدان النامية الاخرى باستثناء الآلات حيث كان كل منها يمثل نحو ٤٠ في المائة من مجموع الواردات في عام ١٩٨٢. واذ ما قيست أهمية البلدان النامية الاخرى من حيث القيمة النسبية فان أهميتها كمصدر لواردات منطقة الاكوا قد تضاءلت في الماضي القريب. وبالتالي بعد ان كانت البلدان النامية الاخرى تزود المنطقة في عام ١٩٧٣ بنسبة ٣٤ في المائة من احتياجاتها من المواد الغذائية و ٤٥ في المائة من المواد الزراعية الالوية، تضاءلت حصتها تدريجيا لتصل في عام ١٩٨٢ الى ما يزيد عن ربع الواردات من كل فئة على حدة. وفي خلال الفترة نفسها ظلت حصتها في واردات المنطقة من السلع المصنعة من غير الآلات ثابتة تقريبا بمعدل بلغ نحو ١٢ في المائة.

وكان النفط عاملا ترجيحيا كبيرا في الصادرات الى البلدان النامية حيث ازدادت حصته في مجموع الصادرات بصورة مطردة من ٨٩ في المائة الى ٩٨ في المائة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢. ويقترن ذلك بالزيادة الكبيرة في حصة المناطق النامية في صادرات الاكوا من الوقود حيث ارتفعت من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ١٩ في المائة في عام ١٩٨١ وبلغت ما يزيد عن ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٢، مما يؤكد الالوية المتزايدة للبلدان النامية بوصفها اسواقا بديلة للنفط والمنتجات.

وباستثناء مواد الوقود والصادرات من الآلات ومعدات النقل، التي تعتبر الى حد كبير تجارة اعادة تصدير، بدأت بعض الصادرات المحلية ولا سيما المواد الكيماوية (الاسمدة) والفوسفات تشغل مكانا هاما في صادرات المنطقة الى البلدان النامية الاخرى. ومن ثم اصبحت المواد الكيماوية (لا سيما الاسمدة) تمثل في عام ١٩٨٢ نسبة ٣٠ في المائة من صادرات المنطقة من غير الوقود الى هذه المجموعة؛ بينما اصبح الركاز والمعادن (الفوسفات) يمثلان نسبة ١٧ في المائة من مجموع الصادرات. غير ان حصة البلدان النامية في هذه المنتجات تأرجحت بحددة خلال السنوات العشر الماضية. وهكذا فانه بعد ان كانت هذه البلدان تستوعب ٥٠ في المائة من صادرات المنطقة من المواد الكيماوية في عام ١٩٧٣، انخفضت حصتها الى ١٧ في المائة في عام ١٩٨١ قبل ان تستعيد في عام ١٩٨٢ وضعها الذي كانت عليه في عام ١٩٧٣. وارتفعت حصتها في صادرات المنطقة من الركاز والمعادن من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٧٩، وتضاءلت فيما بعد

ليصل متوسطها الى ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . وفي الوقت نفسه فقدت الصادرات من المواد الغذائية اهميتها كما انخفضت حصتها في صادرات المنطقة من غير الوقود الى البلدان النامية الاخرى من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٣ الى أقل من ٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . ورافق ذلك ايضا انخفاض حصة البلدان النامية في صادرات منطقة الاكوا من المواد الغذائية التي انخفضت بصورة تلقائية من ١٦ الى ٥ في المائة لصالح زيادة حصة السوق الاقليمية .

٣- التجارة مع البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية (١)

لمساعدة البلدان النامية على ايجاد اسواق جديدة وبديلة لسلعها ولتحسين امكاناتها في مجالي الانتاج والتصدير فان البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية مدعوة في اطار عمل الاستراتيجية الانمائية الدولية الى "مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير مناسبة، بغية زيادة تجارتها مع البلدان النامية" (٢) .

وقد ارتفع حجم التجارة المتبادلة بين بلدان الاكوا والبلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية بصورة كبيرة خلال العقد الماضي ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى وجود مجموعة من الاتفاقات الثنائية في مجالي التجارة والمدفوعات ، بجانب ترتيبات اخرى للتعاون الاقتصادي . ولكن من حيث القيمة النسبية ، ظلت حصة البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية في مجموع تجارة منطقة الاكوا خلال السبعينات ومطلع الثمانينات ، على عكس التوقعات والجهود المبذولة غير كبيرة وتكاد لا تذكر . ولم تتجاوز هذه الحصة ١ في المائة في حالة الصادرات و ٢ في المائة في حالة الصادرات من غير الوقود و ٣ في المائة في حالة واردات المنطقة . وتتألف صادرات المنطقة الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوروبية (لاسيما الاتحاد السوفياتي ورومانيا) في معظمها من النفط الخام الذي يمثل في المتوسط نحو ٩٠ في المائة من مجموع الصادرات التي تأتي بصورة رئيسية من العراق وبصورة أقل من الجمهورية العربية السورية .

(١) لمعرفة المزيد من التفاصيل : انظر الاكوا ، العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلدان غربي آسيا والبلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية . اتجاهات وتوقعات ، والملحق الاحصائي (أيار/مايو ١٩٨٣) .

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، الفقرة ٦٦ .

وبصورة عامة تلعب الاعتبارات السياسية دورا رئيسيا في اقامة علاقات اقتصادية وثيقة بين هاتين المجموعتين من البلدان . وبالتالي تبدو الانجازات بين البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية والاقتصادات الاشتراكية في منطقة الاكوا أكبر مما هي عليه مع بقية بلدان منطقة الاكوا . ويبدو ذلك واضحا من واقع ان قطرين هما العراق والجمهورية العربية السورية يمثلان نحو ٨٨ في المائة من صادرات المنطقة الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوروبية و ٥٠ في المائة من واردات المنطقة من هذه البلدان . وقد استوعبت هذه البلدان ما يزيد عن عشر مجموع صادرات هذين القطرين معا ووفرت حصة مماثلة في وارداتهما . وبصورة أكثر تحديدا فان ما يزيد عن عشر صادرات العراق من النفط الخام وثلث صادرات الجمهورية العربية السورية غير النفطية (الاسيما القطن والفسفات) يتجهان نحو بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوروبية .

وما تزال واردات المنطقة من هذه المجموعة تسودها السلع المصنعة (الاسيما الآلات والمعدات) التي تمثل نحو ٤٥ في المائة من مجموع الواردات . وتليها من حيث الاهمية النسبية واردات المواد الغذائية (أكثر من خمس مجموع الواردات) ثم الحديد والصلب لأعمال التشييد والمشاريع الانمائية وهي تمثل نحو ١٣ في المائة من مجموع الواردات .

وبالنسبة لمنطقة الاكوا تمثل البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية شريكا تجاريا هاما فيما يتعلق بالمواد الاولية الزراعية . وتستهلك هذه السوق ما يزيد عن ربع مجموع الصادرات الاقليمية وتوفر ما يزيد عن ١٥ في المائة من واردات المنطقة من هذه الفئة من المنتجات ولكن تظل بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوروبية تمثل موردا هامشيا للسلع المصنعة المتجهة الى المنطقة ومستهلكا هامشيا ايضا لنفطها الخام حيث لا تمثل أكثر من ٢ في المائة في كل حالة على حدة . غير ان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوروبية قد برزت كسوق هام لصادرات الفوسفات من الاردن والجمهورية العربية السورية (استوعبت نحو ٣٥ في المائة و٥٩ في المائة على التوالي) . كما اتجه ما يزيد عن خمسي صادرات سورية من السلع المصنعة وصادراتها من القطن الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوروبية في عام ١٩٨٢ .

وترجع اسباب هذا الازدواج المتواضع للتجارة الى عدد من العوامل المعوقة من بينها اختلاف النظم الاقتصادية ، وأوجه القصور الكامنة للقطاع الخارجي في منطقة الاكوا مع محدودية قاعدته الانتاجية والمدى المحدود للسلع القابلة للتصدير ، وعدم المرونة في الاقتصادات المخططة تخطيطا مركزيا ، وبطء الاجراءات والرسوم التي تستهلك وقتا طويلا ، وعدم ملائمة نشر المعلومات ، والاختناقات التي يواجهها قطاعا النقل والمواصلات ، والصعوبات في تسوية المدفوعات وعدم وجود روابط مباشرة بين العملات .

وقد تم تشكيل عدد من اللجان الحكومية المشتركة بهدف ترويج التجارة المتبادلة وموازنتها والتغلب على المشاكل العديدة التي تعوق حرية تدفق التجارة بين مجموعتي البلدان . وعهد الى هذه اللجان بمراقبة ومتابعة الاتفاقات الثنائية للتغلب على العقبات القائمة ووضع توصيات بالطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ التدابير الملائمة لتوسيع وتنويع التجارة المتبادلة .

دال - المدفوعات والاحتياطيات الدولية

١- التطورات على صعيد موازين المدفوعات

مما يعوق تحليل تدفقات موازين المدفوعات في بعض بلدان الاكوا عدم كفاية المعلومات نتيجة الانقطاع في نشر السلاسل الاحصائية ونقص امكانية المقارنة بمرور الوقت وبين البلدان بسبب التغيرات والاختلافات في التسميات وعدم كفاية التفاصيل عند عرض البيانات . وعلى الرغم من هذه الصعوبات فقد أمكن بصورة عامة وضع صورة قابلة للمقارنة تشمل التغيرات الاخيرة في التدفقات الرئيسية لموازين المدفوعات في عشر من البلدان الاعضاء (١) .

ويشكل قطاع النفط أهم العوامل المؤثرة على الوضع العام لموازين المدفوعات في منطقة الاكوا . وتلعب التطورات في الاقتصاد الدولي وحالة التجارة العالمية بصفة عامة دورا هاما أيضا . أما بالنسبة للطلب على النفط والتجارة العالمية ، فقد ضعف الاتجاه بصورة كبيرة منذ بداية العقد الحالي (٢) مع ما ترتب على ذلك من آثار ضارة على الحسابات الخارجية لبلدان المنطقة .

(١) تعذر شمول العراق ولبنان نظرا لنقص البيانات .

(٢) يقدر بأن الحجم الكلي للنفط المنتج في المنطقة قد انخفض بنسبة تبلغ نحو ١٥ في المائة في عام ١٩٨١ ، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٢ و ١٣ في المائة في عام ١٩٨٣ . غير ان اسعار النفط الخام ظلت بصورة عامة ثابتة في وجه الضغوط القويصة لتخفيض الاسعار على الرغم من ان الاسعار الفعلية للصادرات بدأت في الهبوط بعد الربع الاول من عام ١٩٨١ حتى آذار/مارس ١٩٨٣ ، عندما انخفض السعر الاسترشادي للنفط الخام للاويك من ٣٤ دولارا للبرميل الواحد الى ٢٩ دولارا أو بنسبة بلغت ١٥ في المائة ، وفي الوقت نفسه فان قيمة الصادرات العالمية الاجمالية بالدولار ، ارتفعت بنسبة ٢١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ، انخفضت بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ و ٦١ في المائة في عام ١٩٨٢ .

ويلعب قطاع النفط الدور المباشر والحاسم في التطورات التي تؤثر على موازين مدفوعات الاقتصادات النفطية ، نظرا للأهمية الحاسمة لقطاع النفط ومشتقاته بوصفها مصادر للنقد الاجنبي ومصادر للعائدات الحكومية الحالية . وتبرز أهمية هذا الدور نتيجة السياسة المتبعة في البلدان المنتجة للنفط بصورة عامة والمتمثلة في تعديل أوجه الاتفاق الحكومي - التي تعتبر من العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي - بحيث تتواءم مع الدخل ولتجنب السحب على حساب الاحتياطيات الدولية و/أو السحب من أرصدة الاصول المالية الخارجية . هذا الجانب الأخير ، مقترنا باعتماد بقية المنطقة اعتمادا كبيرا على الاقتصادات النفطية في توفير قسم كبير من احتياجاتها من العملات الاجنبية - عن طريق المعونة ، والتجارة وتوفير الخدمات ولاسيما العمل - يجعل وضع الاقتصادات غير النفطية بالغ الحساسية أيضا بالنسبة لأداء قطاع النفط .

الاقتصادات النفطية

ان اجمالي الفائض التجاري للاقتصادات النفطية التي توافرت بيانات عنها (١) قد انخفض بصورة طفيفة في عام ١٩٨١ الى نحو ١.٥ مليار دولار . كما ان تأثير الانخفاض على ناتجها النفطي بنسبة ٦٣ في المائة قد خفت حدته بسبب انخفاض طفيف في الواردات التي زادت بنسبة ١٤ في المائة مقابل ٢٤ في المائة في العام السابق . في حين ازادت الواردات بدرجة بطيئة لعام ١٩٨٢ (بنسبة ١١٣ في المائة) كما ان الانخفاض في حجم المنتجات النفطية لهذه البلدان بنسبة بلغت نحو ٣٢ في المائة قد أدى الى انخفاض فائضها التجاري الى ٤٩ مليار دولار في تلك السنة وأحدث تحولا آخر في اتجاه تقييد موازاتها .

وحيث ان الاقتصادات النفطية هي بصورة رئيسية بلدان مستوردة للخدمات فانها قد استخدمت جزءا كبيرا ، ولو مختلفا من فوائضها التجارية لتمويل شراء الخدمات من الخارج ، بما في ذلك بلدان الكوا الاخرى . وقد استخدمت هذه الفوائض التجارية بصورة كبيرة في النفقات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات النفط الاجنبية والمقاولون والشركات الاستشارية الكبيرة ، بالاضافة الى بنود غير منظورة (الملاحة والسفر) ، والتمثيل الدبلوماسي والنفقات الحكومية الاخرى في الخارج . وعلى سبيل المثال فان مدفوعات المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالدخل الاستثماري المباشر في قطاع النفط وحده بلغت ٦٥ مليار دولار في عام

(١) البحرين ، والكويت ، وعمان ، وقطر ، والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .

١٩٨٢ بينما زادت المدفوعات المتعلقة بالملاحة والخدمات المرتبطة بها من ٥ مليارات دولار إلى ٧ مليارات دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢. واستوعبت النفقات الحكومية في الخارج والمدفوعات المقدمة إلى الشركات الاستشارية الأجنبية مبلغاً آخر بلغ ١٣٦٦ مليار دولار في حالة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨١ و ٥٤٢ مليون دولار في حالة الكويت في عام ١٩٨٢. كما انفتحت أيضاً مبالغ كبيرة لقاء الخدمات التي يقدمها العمال الأجانب. وفي عام ١٩٨٢ تراوحت هذه المدفوعات ما بين ٣٢.٠ مليار دولار في البحرين و ٤٢ مليار دولار في المملكة العربية السعودية. وباستثناء عمان، حيث ارتفعت عائدات العمال من ٣٦.٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٧٣.٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢، فإن مدفوعات كل من السعودية والكويت والبحرين - والبلدان الأخرى التي يتوافر عنها بيانات - لا يبدو أنها قد ارتفعت بصورة كبيرة في عام ١٩٨٢ عنها في مشارف هذا العقد.

ولقد كانت البلدان الرئيسية المنتجة للنفط من بين الدول الرئيسية المانحة للعون في العالم. غير أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن المستوى العالي للتحويلات الرسمية الذي تحقق في عام ١٩٨٠ لم يستمر في عام ١٩٨٢ مع الانخفاضات الحادة في موازين التجارة وزيادة الضغوط على الاحتياطيات. ويتمثل ذلك في انخفاض (١) المساعدات الميسرة الشروط التي قدمتها بلدان الكوالم أعضاء في الأوبك من ٨٢٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٦٥٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢.

وفي عدد من الاقتصادات النفطية برز الدخل الاستثماري على الأصول الأجنبية في السنوات الأخيرة كمصدر إضافي هام للعملات الأجنبية. وفي حالة المملكة العربية السعودية فقد ازدادت الإيرادات من الاستثمارات الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي من ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١١٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢، بما يعادل نحو ١٥ في المائة من قيمة الصادرات السلعية. وبالنسبة للكويت ارتفع العائد على الأصول الأجنبية التي تمتلكها الحكومة والمؤسسات المالية والقطاعات الاستثمارية الخاصة من ٤ مليارات دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٨٣ مليار دولار في عام ١٩٨١ قبل أن ينخفض بشدة إلى ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢ (٢) بمتوسط يزيد عن خمسي قيمة الصادرات السلعية في فترة السنوات الثلاث.

(١) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التعاون الإنمائي: استعراض

١٩٨٣، (باريس، ١٩٨٣).

(٢) شهد النصف الثاني لعام ١٩٨٢ انهياراً في سوق الأوراق المالية غير الرسمية

(سوق المناخ) في الكويت.

وقد استخدم فائض عمليات الحساب الجارى (١) الذى شهد انخفاضا كبيرا ، في تمويل التدفقات الرأسمالية العامة منها والخاصة على حد سواء (٢) . ويبدو ان الاضافات السي الاحتياطيات الرسمية قد استوعبت فقط جزءا متواضعا من فائض الحساب الجارى فيما عدا حالة البحرين وعمان اللتان استمرتتا في بناء احتياطياتهما من المستويات الدنيا في بادىء الامر . وفي الوقت الذى استمرت فيه التدفقات الرأسمالية القصيرة الاجل والكبيرة في بعض الحالات لاسيما في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة كانت هناك حركة متزايدة باتجاه الاستثمارات الطويلة الاجل والاقل سيولة مثل السندات ، وأسهم الشركات والاستثمارات المباشرة في المشاريع التجارية . وعلى سبيل المثال بلغت المدفوعات على استثمارات الحافطة (الاوراق والسندات المالية) ، ومعظمها سندات في القطاع العام في المملكة العربية السعودية ، نحو ٢٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ و ٢٦ مليار دولار في عام ١٩٨١ .

الاقتصادات غير النفطية

لا يزال العجز التجارى المستمر والآخذ في الازدياد هو السمة الرئيسية لميزان مدفوعات الاقتصادات غير النفطية الاربعة التي تتوافر عنها البيانات (٣) ، والذى يزيد من حدته حساب الخدمات السلبية (باستثناء تحويلات العمال) .

واستمر العجز التجارى ، الذى ازداد بشدة في عام ١٩٨١ في كل من اليمن الديمقراطية والاردن والجمهورية العربية السورية ، على ما كان عليه في عام ١٩٨٢ في القطرين الأوليين ولكنه انخفض بشدة في الجمهورية العربية السورية (٤) (من ٢٦ مليار دولار الى ١٧ مليار دولار) . وفي اليمن تأرجح العجز ولكنه توقف عند ١٩٢ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

(١) بينما كان الانخفاض في الفائض عاما ، الا انه كان بالغ الحدة في حالة المملكة العربية السعودية حيث قدر بأنه انخفض من ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٨١ الى ١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

(٢) من المعتقد ان القيد غير المتناسب بصورة كبيرة بالنسبة للخطأ والسهوانما يعكس بصورة رئيسية التدفقات الرأسمالية الخاصة . ويبدو ذلك واضحا في حالة الامارات العربية المتحدة

(٣) اليمن الديمقراطية والاردن والجمهورية العربية السورية واليمن .

(٤) أسفر ذلك عن انخفاض في الصادرات يقدر ب ١٧٨ مليون دولار وتقليص الواردات

بمقدار ١١٠٥ مليون دولار .

وكان حجم العجز الناشئ عن المعاملات الخاصة بالخدمات أكبر ما يكون في الاردن والجمهورية العربية السورية على الرغم من ازدياد عائدات القطرين نتيجة السياحة والنقل (١) وخدمات الركاب والدخل الاستثماري في المقام الاول ، ونتيجة السياحة في المقام الثاني .

وثمة مثال واضح على قدرة الاقتصادات غير النفطية على تمويل جزء محدود من وارداتها من السلع والخدمات هو انه خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ شملت هذه الصادرات في المتوسط نحو ٥٠ في المائة من الواردات في كل من الاردن والجمهورية العربية السورية و ٢ في المائة في حالة اليمن ؛ وبلغت النسبة المئوية عن العامين ١٩٨٠-١٩٨١ في اليمن الديمقراطية ١٦ في المائة . وتم تسديد هذا الفرق من التحويلات (التحويلات الخاصة والعامة وتحويلات العمال) ومن التدفقات الداخلية الرأس مالية ، مما أسفر بصورة عامة عن توازن عام في فائض المدفوعات (٢) وهو وضع من المتوقع استمراره في السنوات القليلة القادمة .

وتمثل تحويلات العمال دخلا يتم تحقيقه عن طريق تقديم الخدمات التي تسعى للحصول عليها البلدان المستوردة للعمالة . ومن ثم فانها أقل عرضة للتأثيرات غير الاقتصادية . غير انه لا يمكن ان يقال نفس الشيء عن الجزء الأكبر من رؤوس الاموال الوافدة ، أي المنح والمساعدات الرسمية حيث تلعب الاعتبارات غير الاقتصادية دورا حاسما مما يجعل هذه الاموال أكثر عرضة لعدم الاستقرار والثبات .

وقد بلغ متوسط اجمالي تحويلات العمال اليمنيين ١٠٨٧ مليون دولار في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، وبلغت هذه التحويلات عن الفترة ذاتها ٩٦٤ مليون دولار و ٤٩١ مليون دولار في حالة كل من الاردن والجمهورية العربية السورية على التوالي . وبلغ المتوسط السنوي عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ في اليمن الديمقراطية ٣٦٥ مليون دولار . وتنسجم هذه الارقام بصورة كبيرة مع حركة الصادرات التي بلغت ١١٦ ضعفا في حالة اليمن ونحو ٦٨ ضعفا في حالة كل من اليمن الديمقراطية و ١٤ ضعفا في حالة الاردن . وبلغت ما يقرب من ربع حجمها في الجمهورية العربية السورية . والجدير بالملاحظة ايضا ان مستوى هذه التحويلات

(١) ارتفعت عائدات الاردن من النقل نتيجة زيادة الخدمات التي تقدمها للاقتصاد العراقي ، كما ساهمت معدلات الفائدة المرتفعة في زيادة الدخل الاستثماري .

(٢) تعرضت موازين المدفوعات للاقتصادات غير النفطية للضغط في الفترة الاخيرة نتيجة استنزاف الاحتياطيات .

لم يكن واحدا في جميع البلدان . فقد ارتفعت هذه التحويلات بشدة في الاردن الى ١٠٣٤ مليون دولار في عام (١٩٨١) ، بعد ان كانت ٧٧٦ مليون دولار في عام ١٩٨٠ وارتفعت بصورة معتدلة الى ١٠٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . وبالمقابل سجلت تحويلات العمال السوريين انخفاضا كبيرا حيث انخفضت من ٧٥٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٥٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨١ ثم الى ١٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ (١) .

وبحساب القيمة المطلقة كان للمنح الرسمية ، لاسيما من البلدان العربية الاخرى في منطقة الخليج ، اسهام كبير في تعويض العجز في مجال السلع والخدمات في كل من الجمهورية العربية السورية والاردن الذي بلغ متوسطه في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ نحو ١٥٩٥ مليون دولار بالنسبة للجمهورية العربية السورية و ١٢٠٨ مليون دولار بالنسبة للاردن . وتلعب المعونة الرسمية ايضا دورا هاما في اليمن حيث حققت زيادة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على عكس الحال في الاردن حيث انخفضت هذه التدفقات في العامين المذكورين ، وفي الجمهورية العربية السورية حيث لم تستمر الزيادة الحادة التي تحققت في عام ١٩٨١ وبلغ حجم المعونة الواردة في عام ١٩٨٢ الى مستوى أقل من ما كانت عليه في عام ١٩٨٠ .

٢- الاحتياطيات الدولية

ان الضغوط الاخيرة على موازين مدفوعات الاقتصادات غير النفطية التي بدأت بوادرها بصورة هامة في عام ١٩٨٠ ، قد أدت الى تقلص الواردات والى السحب من احتياطياتها . وتبين المعلومات المتاحة (١) ان مجموع احتياطيات البلدان الاعضاء في الاكوا قد بلغ ٤٧٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، محققا ارتفاعا بمقدار ١٠٧ مليار دولار أو ٢٨٦ في المائة ، على مستواه الذي كان عليه قبل عام مضى . كما ان الوضع العام لاحتياطيات المنطقة - الذي انخفض بصورة طفيفة في عام ١٩٨٢ - قد تأثر بصورة كبيرة بالتغيرات التي طرأت على ما تحوزه الاقتصادات النفطية من احتياطيات لاسيما المملكة العربية السعودية علما بأن هناك فروقا كبيرة بين قطر وآخره . وهكذا نجد ان المملكة العربية السعودية وحدها قد حققت نحو اربعة أخماس الزيادة المسجلة في احتياطيات الاقتصادات النفطية في عام ١٩٨١ والتي بلغت (١١) مليار دولار ، في حين حققت احتياطياتها في عام ١٩٨٢ انخفاضا بلغ ٢٧٧ مليار دولار في مقابل زيادة بلغت ١٨ مليار دولار في احتياطيات الكويت .

(١) في حالة اليمن ، أمكن التعويض عن النقص الحاد الذي لوحظ في عام ١٩٨١ اعتبارا من عام ١٩٨٢ عندما بلغت التحويلات ١١١٧ مليون دولار ، بالمقارنة بـ ١٢٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ .

(٢) باستثناء العراق الذي لا تتوافر عنه بيانات حديثة .

وفي المقابل انخفض اجمالي احتياطات الاقتصادات غير النفطية من ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ٤٧ مليار دولار في عام ١٩٨١. ولجأت اربعة من الاقطار الخمسة الى السحب من احتياطاتها لمواجهة التزاماتها المتعلقة بالمدفوعات الدولية. وقد تراوح حجم هذا السحب بين ٤٧ مليون دولار في الاردن و ٣٢١ مليون دولار في اليمن. وقد انعكست بوادر الانتعاش في عام ١٩٨٢ في الزيادة الكبيرة التي سجلتها احتياطات لبنان (١) والبالغة ١٠٩٢ مليون دولار. وشهدت الاقطار الباقية استنزافا كبيرا في احتياطاتها باستثناء اليمن الديمقراطية التي سجلت تحسنا طفيفا على هذا الصعيد. وتظهر البيانات الجزئية لعام ١٩٨٣ ارتفاعا حادا في احتياطات المملكة العربية السعودية وانخفاضا في احتياطات الكويت خلال النصف الاول من العام. وفي حالة الاقتصادات غير النفطية تجدر ملاحظة التردى في مركز احتياطات كل من لبنان (٢) واليمن. ان كفاية الاحتياطات لتغطية الاحتياجات من الواردات، كما يمكن قياسها من نسبة الاحتياطات العامة للمنطقة الى الواردات (٣)، قد تحسنت من مكافئ ٦٨٨ شهرا من الواردات في عام ١٩٨٠ الى ٧٧٧ شهرا في عام ١٩٨١ ثم انخفضت فيما بعد الى ٧١١ شهرا في عام ١٩٨٢. غير ان هذا التحسن ظاهري أكثر منه حقيقي، في ضوء التباطؤ في معدل نمو الواردات في العامين الاولين من العقد والارتفاع الحاد في الاحتياطات في عام ١٩٨١ - وهو في حد ذاته انعكاس لتباطؤ حركة الواردات.

(١) لا يمكن تفسير هذا التطور على انه يعني تحولا مواتيا في الميزان التجاري حيث ان كلا من الصادرات والواردات قد انخفضت بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بأحجام مماثلة تقريبا (٩٢ مليون دولار و ١٠٩ مليون دولار على التوالي). والتفسير المحتمل هو انه حدثت زيادة في التحويلات و/أو المعونة الخارجية التي لم تنفق. وذلك لأن لبنان قد تلقى ٣٧٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ و ١١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢ في شكل معونة بشروط ميسرة من البلدان العربية و ٦٦٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٢) غير ان الاحتياطات ظلت بصورة كبيرة فوق مستواها في عام ١٩٨١.

(٣) نسبة الواردات الى الاحتياطات هي مقياس غير متغير من حيث أنها لا تستطيع ان تعكس امكانية تمويل الواردات والالتزامات الدولية الاخرى التي يمكن ان تختلف طبقا لعدد من العوامل من بينها حرية الوصول الى الاسواق المالية الدولية ونوع نظام سعر الصرف المعمول به.

وهذا ينطبق بصورة خاصة على الاقتصادات غير النفطية حيث توقفت النسبة العامة بين الاحتياطيات والواردات عند مكافئ ٤٠ بلغ ٤٤ شهرا من الواردات في عام ١٩٨٢ بعد أن كان قد انخفض في وقت سابق من متوسط بلغ ٦٩ شهرا في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ . والواقع ان كلا من مجموع واردات واحتياطيات المجموعة ظلا في عام ١٩٨٢ على ما كانا عليه منذ عامين من قبل .

وعلى الصعيد القطري ، فان النسبة بين احتياطيات وواردات الجمهورية العربية السورية ، المنخفضة جدا بالفعل ، وصلت الى مستوى منخفض للغاية بلغ ما يعادل أقل من شهر واحد من الواردات . وبالمثل ، استمر الانخفاض السريع في نسبة الاحتياطيات الى الواردات في اليمن ، حيث بلغت ما يعادل ٣ أشهر من الواردات بمعدل استيراد عام ١٩٨٢ . كما أن الارتفاع النسبي لنسبة الاحتياطيات الى الواردات في لبنان والتحسين الكبير الواضح في هذه النسبة ، يعكسان السياسة الثابتة لهذا البلد في الاحتفاظ بحجم كبير من الاحتياطيات كغطية للعملة وركود مستوى الواردات نتيجة الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة .

قائمة الجداول



الف - اراء التجارة المساء

المردول الف - ١- متوسط التغيير السنوي في صادرات منطقة الاكوا ، لسنوات مختارة

(بملايين الدولارات ، النسبة المئوية)

	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٧٩	١٩٧٩-١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
			(متوسط معدلات النمو السنوية)			(القيمة بملايين الدولارات)	
منطقة الاكوا	١٢٣	١٢٣	٢٥٠	٣٩٠	٠٠٠	٨٢٢١٨	٧٣٢٢٣
الاقتصادات النفطية	١٣٤	١٣٤	٢٤٠	٤٣٠	٠٠٠	٦٧٥٠١	٥٩٥١٦
البحرين	٩٦-	١٨٤	٤٠٤	٢٩٠	٣٧٣٠	٤١٢٤	٣٤٨٤
الكويت	٠٠٠	٥٧	٢٧٠	٣٧٠	٠٠٠	٧٩٠٣	٧٤٧٧
عمان	٢١١	٦٩	٢٥٥	٢٠٠	*٨٤٥٣	٦٩٨٠	٦٥٢٩
قطر	١٧٢	٣٢١	٣٩٠	٤٨٥	٢٦٨٢	٢٢٨٨	١٧٣٢
السعودية العربية السعودية	٢٨٣	٥٤	١٠	٣٩٠	١٩٤٧	١٥١٨	١٤٤٠
الامارات العربية المتحدة	١٥٤	١٧٠	٢١٠	٥٠٥	٤٠٤٥١	٣٥٤٢	٢٩٩٥٣
الاقتصادات غير النفطية	٥٨-	٨٤	٢٧٤	٤٢٥	*٩٠٨٦	٩٦٤٦	٨٩٠٢
جمهورية اليمن الديمقراطية	٥٧-	٧٤	٢٩٢	٢٨٠	١٣٨٨٣	١٤٢١٧	١٣٧٠٧
الاردن	٨٨-	٢٣١-	٦٥١	٣٢٥	*١٠٧١	*١١٧٤	١٥٢٧
لبنان *	٠٨	٣٤٣	٢٢٢	٣٤٥	٣٢٤٤	٣٢١٩	٢٣٩٧
الجمهورية العربية السورية	٣٠-	٣٤-	٣٠٧	١٥٥	٣٥٦٧	٣٦٧٦	٣٨٠٦
اليمن	٢٠٣-	٢٢٢	٢٤٢	٣٢٥	٤٠١٥	٥٠٤٠	٤١٢٤
بنين	٢٣٥	١٣٢-	٢٤٢	٥٠٠	١٩٨٧	١٦٠٩	١٧٥٣
مجلس تعاون دول الخليج (ب)	١١٣	١٤٥	٢٣٦	٤٤٠	٦٦٣٥٠	٥٩٥٩٨	٥٢٠٣٩
اقبل البلد ان نمو (ج)	٩٩	١٧٧-	٣٩٩	٤٢٠	٣٠٥٨	٢٧٨٣	٣٣٨٠

بنين مرجعية

(ب) مجلس تعاون دول الخليج

(يتبع)

الجدول ألف - ١ - (تابع)

المصدر: احتسابات الاكوابناء على مصادر وطنية ودولية .

- (أ) متوسط معدلات النمو السنوية المركبة محتسبة على اساس بداية ونهاية الفترة .
(ب) يضم البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .
(ج) يشمل اليمنين
* وضعت التقديرات على اساس البيانات التجارية للبلدان المشاركة .

الجدول الف ٢- متوسط التغيير السنوي في صادرات منطقة الاكوا، لسنوات مختارة
(بلايين الدولارات، النسبة المئوية)

١٩٨٢-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٧٩ (١)	١٩٧٣-١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
(متوسط معدلات النمو السنوية)						
٢٨٧٠-	٣٠٠-	٥٥٠٦	٣٧٠	١٣٤٩٢١	١٨٧٣٠٣	١٩٣٠٢١
٢٨٧٣-	٣٠٠-	٥١٠١	٣٨٠	١٣٠٤٣٦	١٨٢٩٤٩	١٨٨٧٦٦٨
١٢٨٨-	٢٠٠٧	٤٤٤٨	٣٥٠	٣٧٧٨٩	٤٣٤٧	٣٧٦٠٢
٢٨٨-	٥٩٩-	٢٢٣٦	٤٩٠	١٠٢٣٠	١٠٥٣٠	٢٦٢٢٧٨
٣٣٠٠-	٢٠٥-	١١٠	٣٠٠	١٠٨٩٠	١٦٢٥٥	٢٠٤٤٧
٦٨٨-	٣٨١	٤٠٥	٣٨٠	٤١٢٣	٤٤٢٢	٣٢٠٢
٢٥٣-	٠١-	٥٢٧	٣٢٠	٤٢٥٢	٥٦٩١	٥٦٩٨
٣٣٧٣-	١٠٢	٧٢١	٣٨٠	٧٩٦٩٧	١٢٠٢٣٩	١٠٩٠٩٠
١٨٧٣-	٥٥	٥٤٨	٤٠٠	١٧٤٥٦	٢١٢٤٦٤	٢٠٣٥١
٢٠٠-	٠٠٠-	٣١٤٤	٢٢٠	٤٤٨٥	٤٣٥٤	٤٣٥٢
٤٤١	١٠٤٠-	٦٦٨	٢٧٠	* ٩٦٤	٦٧٠	٧٧٩
١٤	٢٩٢	٤٦٤	٣٦٠	٥٢٧	٥١٩	٤٠٢
٩١-	٢٥٠-	١٣٣٩	١٠٢٧	٩٢٣	١٠١٥	١٠٤١
٣٧٦-	٠٢-	٢٨٧٢	٢٩٠	٢٠٢٦	٢١٠٣	٢١٠٨
٧٥٠-	١١٠٠	٦٤٣٦	٩٩	* ٤٤	٤٧	٢٣
٤٠:٢٢-	٦٢٢	٥٧٠	٣٦٠	١٢٠٢٠٦	١٧٢٤١٩	١٦٢٣٩٠
(يتبع)	١٠٥٠-	٦٦٨	٢٦٠	١٢٠٠٨	٧١٧	٨٠٢

منطقة الاكوا

الاتصاليات النفطية

البحرين
المسراق
الكويت
عمان
قطر

المملكة العربية السعودية
الامارات العربية المتحدة

الاتصاليات غير النفطية

جمهورية اليمن الديمقراطية
الاردن
لبنان*
الجمهورية العربية السورية
اليمن

سبوك برجمية

مجلس تعاون دول الخليج
العربية (ج)
اقبل البلدان نموا

الجدول ألف-٢- (تابع)

المصدر: احتسابات الاكوابناء على مصانر وطنية ودولية.

(أ) متوسط معدلات النمو السنوية المركبة على اساس سنة بداية ونهاية الفترة

(ب) يضم البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر والمملكة العربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة .

(ج) تشمل اليفينيين

* وضعت التقديرات على اساس البيانات التجارية للبلدان المشاركة .

الجدول ألف ٣- متوسط التضخم السنوي في صادرات غير البترول لمنطقة الاكوا
(بملايين الدولارات، النسبة المئوية)

	١٩٨٢-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٧٩ (١)	١٩٧٩-١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
	(متوسط معدلات النمو السنوية المركبة)				(القيمة بملايين الدولارات)			
بنطقة الاكوا	١٠٠٠	١٥٤	٢٣٠	٢٤٠	١٠٠٠	٦١٢٩٢	٥٤٥٦	
الاتحاديات النفطية	٣٧٤	١٥٩	١٢٤-	٣٤٠	٦٤٤	٤٦٩	٤٠٥	
البحرين	٠٠٠	٦٠٥-	٢٧١-	١١٧٢	٠٠٠	٥٦	١٤٢	
المسرات	٨٠٠	٣٣٤	٣٥٦	٢٩٠	٢١١٧٥	٢٠١٥	١٥١٠	
الكويت	٣١٠	١١١٣	٢٩٩	١٠٠٠	٣٤٠	٢٦٠	١٢٣	
عمان	٩١-	١٠١	٩٩	٦٠٠	٣٠١	٣٢١	٢٠١	
قطر	١٠٣-	١٠	٦٣٣	٦٣٠	٩٦٨	٨٧٧	٨٨٦	
المملكة العربية السعودية	٠٢٧	٧٦٠	١٣٤٦	٨٠٠	٢٥٩	٢٥٨	١٤٧	
الامارات العربية المتحدة								
الاتحاديات غير النفطية	٩٦-	٤٤	١٦٦	١٤٣	١٩٦٨	٢٠٢٧	١٩٤٢	
جمهورية اليمن الديمقراطية	٩٦	٤٤٨	٨٧٨	٧٣-	١٨	١٦	٣٧	
الاردن	١٦	٢٩٢	٤٦٠	٣٦٠	٥٢٦	٥١٨	٤٠١	
لبنان	١٣٦-	٣٢-	١٥٠	١٤٨	٨٦٧	١٠٠٣	١٠٣٦	
الجمهورية العربية السورية	١٦٣	١٠-	٢٢-	٨٩	٥١٣	٤٤١	٤٤٦	
اليمن	٧٦-	١١٠٢	٦٤٤	٩٨	٣٤	٤٧	٢٣	
بنون مرجمية								
مجلس تعاون دول الخليج	١١٣٥	٢٤٩	٣٠٩	٣٩٠	٤٦٨٨	٢١٠	٣٣٧١	
العربية (ب)	٣٢-	٧٩	٧٨١	٣٥-	٦٢	٦٤	٥٩	
اقبل البلدان نموا								

(يتبع)

الجدول ألف - ٣ - (تابع)

المصدر: احتسابات الاكوا بناء على مصادر وطنية ودولية.

(أ) متوسط معدلات النمو السنوية المركبة على اساس سنة البداية والنهاية

(ب) يضم البحرين ، الكويت ، وعمان ، وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .

(ج) يشمل اليمن .

٤٠٤ - التركيب السلمي للتجارة

الجدول ٤٠٤-١- منطقة الاكوا: التركيب السلمي للموارد (فوب) لسنوات مختارة
(النسبة المئوية للمحصن حسب فئات التصنيف الموحد للتجارة الدولية)

المصنوعات الاخرى	الالات ومعدات النقل	الكيمائيات	الوقود	المعادن	المواد الزراعية		المواد الغذائية	النفطية	الاقتصادات النفطية
					المعادن	المعادن			
١٠٢	٣٠	٦	٨٠٥	١٤	١	٤٢	١٩٧٣	البحرين	
٣١	٣٠	٣	٨٨٨	٣٥	٢	١	١٩٨٠		
٣١	٦٧	٢	٨٣٠	٦٥	١	٥	١٩٨٢		
١٠١	٠	٢	٩٤٩	١	١٠	٢٩	١٩٧٣	المسراق	
١٠١ (ج)	٠	٤	١٩١	٠	١	٣	١٩٧٩		
١٠١	٠	١	٩٩٥	٠٠٠	١	٣	١٩٨١		
١٤	٥١	٨	٩٣٨	٤	١	١٠	١٩٧٣	الكويت	
٣١	٣٧	٨	٩٢٦	٤	١	٥	١٩٨٠		
٤٦	٤٩	٨	٨٧٦	٩	١	١٠	١٩٨١		
-	-	-	٩٩٥	-	٠	٥	١٩٧٣	عمان	
٣	٥	٠	٩٦٢	١	٠	٨	١٩٨٠		
٣	٥٦	١	٩١٨	٠	٠	٨	١٩٨٢	قطر	
٢	١٦	١	٩٧٦	١	٠	٥ (د)	٩٧٣		
-	-	-	٩٤٧	٢٤	-	-	١٩٨٠		
-	-	٤٧	٩٢٩	٢٤	-	-	١٩٨٢		
٠	٠	١	٩٩٧	٠	٠	١	١٩٧٣	السلطنة العربية السعودية	
١	٤	١	٩٩٢	١	٠	١	١٩٨٠		
٣	١	٢	٩٨٨	٠	٠	١	١٩٨٢		

الجدول ١٠١-١- (تابع)

المنتجات	الالات ومعدات المنومات	الالات	الكياويات	الوقود	الفلزات	والمعادن	المواد الزراعية	الحمام	السوار	الغذائية	الارزاق	الارزاق	الارزاق
-	-	-	-	٩٩٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٧٣	١٩٧٣	الارزاق المربحة المتحددة
٠	٠	٠	٠	٩٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٨٠	١٩٨٠	
٠	٠	٠	٠	٩٨٥	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٨٢	١٩٨٢	
٢١	٠	٠	٠	٧٢٧	٠	٠	٧	٧	٧	٧	١٩٧٣	١٩٧٣	جمهورية اليمن الديمقراطية
٠	٠	٠	٠	٩٥٣	٠	٠	٤	٤	٤	٤	١٩٨٠	١٩٨٠	
٠	-	٠	٠	٩٨١	٠	٠	٣	٣	٣	٣	١٩٨٢	١٩٨٢	
١٧٨	٣٢	٤٦	١٢٥	١٢	٣٠	٣٢١	٢	٢	٤٠٣	٤٠٣	١٩٧٣	١٩٧٣	الارزاق
٢١٤	٢٠	٩١	١٢٥	٠	٤١٨	٢٢١	٥	٥	٢٥٠	٢٥٠	١٩٨٠	١٩٨٠	
٢٧٠	١٧	١٢٥	١٢٥	٠	٣٢١	٢٢١	٨	٨	٢٤٣	٢٤٣	١٩٨٢	١٩٨٢	
٣٣٤	٢٥٨	٧٨	٧٨	٥	١	١	١	١	٢١٣	٢١٣	١٩٧٣	١٩٧٣	لبنان
٣٧٥	١١٦	٨٨	٨٨	٤	١١٦	٢٢١	٦	٦	٢٧٠	٢٧٠	*١٩٨٠	*١٩٨٠	
٥٤٥	١١٥	٥	٥	١	٣٦	٢٢١	٥	٥	١٦٧	١٦٧	*١٩٨٢	*١٩٨٢	
١٤٥	١٢	٤	٤	١١٧	١٢	٢٢١	٤	٤	١٧٧	١٧٧	١٩٧٣	١٩٧٣	الجمهورية العربية السورية
٤	١٠	١	١	٧٨٩	١٢	٢٢١	٩	٩	٤٣	٤٣	١٩٨٠	١٩٨٠	
٨١	٠	١	١	٧٤٧	١	٢٢١	٧	٧	٦٧	٦٧	١٩٨٢	١٩٨٢	
١٠	-	٠	٠	-	٠	٠	٨	٨	٢٦٥	٢٦٥	١٩٧٣	١٩٧٣	الجمهورية العربية اليمنية
١٤٧	٢٥١	٢٨	٢٨	١	٤٤	٢٢١	٩	٩	٣٩	٣٩	١٩٨٠	١٩٨٠	
٧٠	٦٤٧	١٦	١٦	٠	١	٢٢١	٣	٣	٢١٤	٢١٤	١٩٨١	١٩٨١	

(بتبع)

المصدر: احتسابات الاكوا بناء على مصادر وطنية ودراسة.

معلومات عامة:

نظم التجارة

عامّة: في حالة كل من البحرين وعمان واليمن .
خاصة: في حالة كل من جمهورية اليمن الديمقراطية والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ومملكة البحرين في حالة العراق والاردن وقطر والامارات العربية المتحدة.

تعريف فئات التصنيف الموحد للتجارة الدولية

- المواد الغذائية: التصنيف الموحد للتجارة الدولية (صفر + ٢٢ + ٤١ + ٤٢)
- الموارد الزراعية الحام: التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٢ - ٢٢ - ٢٧ - ٢٨)
- الفلزات والمعادن: التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٢٧ + ٢٨ + ٦٧ + ٦٨)
- الوقود: التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٣)
- الكيماويات: التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٥)
- الآلات ومعدات النقل: التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٧)
- المنتجات الاخرى: التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٦ + ٨ - ٦٧ - ٦٨)

الرموز

- لا يوجد أو قليل

••• غير متوفر

* وضعت التقديرات بناءً على البيانات التجارية للبلدان المشاركة، ويجوز عدم جمع المجموعات بسبب التدهور.

- (أ) يشمل التصنيف الموحد للتجارة الدولية (صفر + ٤١ + ٤٢)
- (ب) يشمل التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٣)
- (ج) يشمل التصنيف الموحد للتجارة الدولية (٦ + ٨)
- (د) يشمل اعادة الصادرات.

الجدول باء-٣- بتغطية الاكوا : التركيب السلعي للواردات (سيف) لسنوات مختارة
(النسبة المئوية للمحص حسب الفئات الرئيسية للتصنيف الموحد للتجارة الدولية)

المحتويات الاخرى	الات ومعدات النقل	الكياويجات	الوقود	المسادين	المغاسم	المواد الزراعية	المواد الغذائية	القيمة	النسبة المئوية
١٨٥	١٧٠	٧٥	٤١٠	٤٠	٠٧	١١٢	١٩٧٣	١٩٧٣	البحرين
١١٩	١٥٠	٣٨	٥٨٤	٣٢	٠٦	٦٩	١٩٨٠	١٩٨٠	
١٣٦	١٨٦	٦٢	٥١٥	٣٢	٥٠	٦٢	١٩٨٢	١٩٨٢	
١٩٥	٣٣٠	٧٤	٠٤	١٣٣	٢٤	٢٤٠	١٩٧٣	١٩٧٣	العراق
٢٣٩	٤٥٥	٥٥	٠١	١٢٣	١٩	١٠٨	١٩٧٩	١٩٧٩	
(ج) ٢٤٩	٦٣٢	٤٠	٠١	٠٠٠	٤١	٦٤	١٩٨١	١٩٨١	
٣٣٤	٣٤٤	٤٣	٠٩	٤٦	١٢	٢٠٠	١٩٧٣	١٩٧٣	الكويت
٣٦٣	٣٦٢	٤٢	٠٨	٦٢	١٠	١٤٨	١٩٨٠	١٩٨٠	
٣١٦	٤١٠	٣٩	٠٦	٧١	٠٨	١٤٦	١٩٨١	١٩٨١	
٢٤٢	٣١٠	٥٤	٤٣	٢٤	١٩	٢٦٤	١٩٧٣	١٩٧٣	عمان
١٩٧	٣٩٤	٣٥	١٠٨	٤١	٥١	١٥٢	١٩٨٠	١٩٨٠	
٢١٧	٤٢١	٣١	١٠٤	٦١	١٢	٢٧٧	١٩٨٢	١٩٨٢	
٢١٨	٤٥٢	٤٦	٠٦	٦٨	٥١	١٩١	١٩٧٣	١٩٧٣	قطر
٢٩٤	٤٤٣	٥٣	١٢	٣٦	١٢	١٥٠	١٩٨٠	١٩٨٠	
٢٦٣	٤٩٩	٤٧	٠٧	٦١	١٠	١٠٧	١٩٨٢	١٩٨٢	
٢٩٢	٣٥٦	٥٢	٠٧	٥٤	١٦	٢٣١	١٩٧٣	١٩٧٣	السلطنة العربية السعودية
٣٥٠	٣٩٠	٤٠	٠٦	٥٨	١٣	١٤١	١٩٨٠	١٩٨٠	
٣٠٦	٤٣٣	٣٩	٥٥	٧٧	٠٩	١٢٩	١٩٨٢	١٩٨٢	

(يتبع)

الجدول ٢-١- (تابع)

البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو
البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو	البيانات ومعدلات النمو
١٢٢٢	٣٠٠	٢١	٤٨	٧٣	١٢	١٢٧	١٩٧٣	١٩٧٣	الامارات العربية المتحدة
٤٣	٣١٦	٤٧	١١٢	٧٩	١٣	١٢٣	١٩٨٠	١٩٨٠	
١٣٢٢	٤٥٥	٨٧	٢١	٨٤	٠٣	٧٧	* ١٩٨٢	* ١٩٨٢	
١٢٢٢	٨٥	٢٧	٤٥	٤٨	٠٨	٣١٨	١٩٧٣	١٩٧٣	جمهورية اليمن الديمقراطية
٤٣	٨٤	٥١	٦٧	١١	١١	١٥٢	١٩٨٠	١٩٨٠	
١٣٢٢	١٥١	٢٩	٤٦	٣٤	٠٩	٢٠١	١٩٨٢	١٩٨٢	
٢١٥	١٥٩	٥٣	٣٨	٥٨	٢٢	٣١٥	١٩٧٣	١٩٧٣	الاردن
٢٢٢٢	٢٧٩	٥٥	١٧١	٧٠	١٧	١٨٢	١٩٨٠	١٩٨٠	
١٩١٦	٢٨٠	٤٧	٢١١	٥٢	٢٣	١٧٩	١٩٨٢	١٩٨٢	
٢٦٢٣	٢٥٤	٩٦	٤٨	٥٩	٤٤	١٨٠	١٩٧٣	١٩٧٣	لبنان
٢٦٧٧	٢٤٦	٨٠	١٤٧	٦٩	٥١	١٧٢	* ١٩٨٠	* ١٩٨٠	
٢٤٣٠	٢٣٩	٧٢	٨٨	٤٦	٠٩	٢٠٢	* ١٩٨٢	* ١٩٨٢	
١٩١٣	٢٣٧	٩٢	٤١	٥٥	٥٩	٢٦٤	١٩٧٣	١٩٧٣	الجمهورية العربية السورية
١٥٥٠	٢١٥	٨٢	٢٥٩	٥١	٣٢	١٤١	١٩٨٠	١٩٨٠	
١٢٠	١٥١	٨٨	٣٧٦	٥٥	٢٧	١٤٥	١٩٨٢	١٩٨٢	
٢٢١	١٢٢	٦٤	٥	٢٥	١	٥١٤	١٩٧٣	١٩٧٣	الجمهورية العربية اليمنية
٢٤٢	٢٧٨	٥٥	٧٢	٦٧	٠٢	٢٨٤	١٩٨٠	١٩٨٠	
٢٢٩	٢٥٤	١٦	٨٣	٤٧	٠٢	٣٢٠	١٩٨١	١٩٨١	

المصدر: من اجل المصادر واللمحطات انظر الجدول ١-١

الجدول باء-٣- الصادرات الرئيسية من السلع ومصادرها
بالترتيب حسب أسعار ١٩٨٢
(النسبة المئوية من مجموع الصادرات)

التصنيف الموحد للتجارة الدولية	الوصف	البلد	١٩٨١	١٩٨٢
٤٣	الشعير	الجمهورية العربية السورية	٠ر٢٢	٤ر٣٣
٥٤+٥٣+٥١	الفواكه والخضر	الجمهورية العربية السورية الأردن	٢ر٠٧ ١٦ر٠٠	١ر٨٦ ١٦ر٥٩
١٢١	التبغ والسجائر	الجمهورية العربية السورية الأردن	١ر٣٦ ٤ر٤٦	٠ر٩١ ٢ر٦٥
٢٦٣	خام النفط	الجمهورية العربية السورية	٨ر٢٥	٥ر٩١
٢٧١	خام الاسمدة، الفوسفات	الأردن الجمهورية العربية السورية	٣٩ر٣٠ ١ر١٦	٣٠ر٨٠ ١ر٠٨
٣٣١	خام النفط	المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة العراق الكويت قطر عمان الجمهورية العربية السورية	٩٤ر٥٣ ٩٥ر٨٦ ٩٨ر٤٣ ٦٩ر١٠ ٩٤ر٧٢ ٩٦ر١٥ ٦٣ر٢٨	٩٢ر٧٥ ٨٩ر٧١ ٩٨ر٦٢ ٤٣ر٧١ ٩٢ر٩٢ ٩١ر٧٤ ٥١ر٣٢
٣٣٢	المنتجات البترولية	الكويت البحرين المملكة العربية السعودية جمهورية اليمن الديمقراطية الجمهورية العربية السورية	٢٠ر٢٢ ٨٨ر٧٦ ٢ر٤٩ ٩٤ر٩٧ ١٥ر٥٨	٣٣ر٣٧ ٨٢ر٩٩ ٢ر٧٧ ٩٧ر٨١ ٢٣ر٣٦
٣٤١	الغاز الطبيعي والصناعي	المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة الكويت	٢ر١٦ ٢ر٨٧ ٣ر٣	٣ر٢٧ ٨ر٦٠ ٢ر٩٥
٥١	العناصر والمكونات الكيميائية	قطر الكويت	١ر٣ ^(أ) ٢ر٢	١ر٧ ^(أ) ٠ر٣ ^(أ)

(يتبع)

الجدول باء-٣- (تابع)

				التصنيف الموحد للتجارة الدولية
١٩٨٢	١٩٨١	البلد	الوصف	
١٠٠٩ (أ)	٠٠٦	الكويت	الصبغ والدهان والورنيش	٥٣٣
١٣١	٢٤١	الاردن		
٤٦٢	٢٥	الاردن	مستلزمات طبية وصيدلية	٥٤١
٢٠٦ (أ)	٣٤٧	الاردن	الصابون ومعدات التنظيف	٥٥٤
٠٠٦ (أ)	٠٠٥	الكويت		
٢٨٤ (أ)	٢٨٥	قطر	الاسمدة الصناعية	٥٦١
٠٢٨ (أ)	٠٤٥	الكويت		
٠٠٩	٠٠٧	المملكة العربية السعودية		
٢٨	-	الاردن		
٠٢٨ (أ)	٠٢٨	الكويت	مواد مطاطية لم تصنف في مكان آخر	٦٢٩
٢٨١	٤٧٣	الاردن	مصنوعات خشبية لم تصنف في مكان آخر	٦٣٢
٤٣٤	٢٦٩	الجمهورية العربية السورية	مصنوعات قطنية	٦٥٣+٦٥٢
٣٨٤	٢٤٥	الاردن	مصنوعات معدنية	٦٦٣
٠٩٤ (أ)	٠٦١	الامارات العربية المتحدة	تشكيلات من الحديد والفولاذ	٦٧
٢٤٢ (أ)	٢٣٢	قطر		
٠٦٨ (أ)	٠٢٠	الكويت		
١٢٨	١٣١	الاردن		
٦٠٨ (أ)	٢٧٨	البحرين	الالومنيوم	٦٨٤
٠٠١ (أ)	٠٠٣	الكويت		
٢٥٤	٠٦٤	الاردن	هياكل من الحديد والفولاذ	٦٩٢+٦٩١
٠١٣	٠٢٩	الجمهورية العربية السورية	المعدات المنزلية من المعادن	٦٩٧
٠٢٤	٠٩٦	الاردن	الخشبية	
٣٨٤	١١٥	الاردن	الاشياث	٨٢١
٢٨١	١٢٤	الجمهورية العربية السورية	الطبوسات	٨٤١
٣٥٩	٢١٣	الاردن		
٣٧١	٢٠٠	الاردن	مواد بلاستيكية	٨٩٣

المصدر: تجميع الاكوا من مصادر وطنية واجنبية.

(أ) تشير لعام ١٩٨١.

الجدول جيم (١) - منطقة الاكوا - التجارة بين يادان المنطقة

لسنوات مختارة

(النسبة المئوية لمجموع التجارة)

	الموارد (ف)			الواردات (سيف)		
	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٤٢٤٠	٤٧٧	٣٥٧	٣٨٢	٣٥١	٨٧٥	٨٧٤
٢٣٦٣	٢٤٧٣	٢٣٦٠	٢٩٤٥	١٧٢٦	٦٣٨٩	٧٠١٦
٠٠٧	٠١٨	٠٠٩	٠٢٠	٦٠٤	١٥٩	٧٤٨
٤٨٠	١٢٥٧	٨٠٦	٥٩٣	٤٢٧	٤٠٤	٣٠٢
٠٠٠	٤٥٣	٢٣١	٤٨٣	٠٤٨	٢١٧٠	٢٤٦٣
١٨٩	٢٣٠	٢٥٤	٤٩٣	١٨١	٢٨٠	٦١٨
٤٥٤	٣٩٠	٣٢١	٣٤٨	٢٨٣	٣٥٥	٣٣٢
٣٠٨	٢٩٠	٢٣٩	٢٧٥	٠٥٤	٣١٦	٨٧٦
(٤٧٥)	(٥٠٣)	(٤١٧)	(٤٥٥)	(٣١٩)	(٦٨٠)	(٩٣٥)
٣٢٧٨	٣٧٦٨	٣٥٠٢	٣٣٧١	٢٠٠٥	١٤٣٤	١٦٨٨
٠٨٥	٥١٠٦	٤٧٠٤	٧٧٦	٠٥٩	٥٤٥	٢٤٧١
٦٤٠٩	٦٥٠٥	٦٠٤٤	٦٦٤٣	٦٩٢٦	٢٥٣٦	٢٢٣٧
٧٣٧٣	٧٦٤٣	٧١٠١	٧٧٢٨	١٩٥٤	٦١٠	١٤١٨
١٠٦١	١٢١٣	٧٥٢	٩٥٥	١٩٤٤	١٦٣	١٠٤٠
٣٧٠٧	١٠٢١	٣٠٠٣	٢٧٧٣	١١١	٢٥٤٦	٢٧١١
٥٣	٥٤٠	٤١١	٤٥٣	٤٣٢	٦٦٣	٩٧٢
٥٨٥	٦٤٨	٤٨٧	٥٤٣	٥٢٦	٧٠٦	١٠٥٠
						١٠٧٧
						٩٤٢
						١١٤٨

(يتبع)

جيم - اتجاه التجارة

الاقتصاديات النفطية
البحرين
العراق
الكويت
عمان
قطر
المملكة العربية السعودية
الامارات العربية المتحدة
وكان يفتي مجلس التعاون الخليجي^(١)

الاقتصاديات غير النفطية
جمهورية اليمن الديمقراطية
الاردن
لبنان
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية اليمنية
مجموع منطقة الاكوا

بند مرجعي: البلدان الاعضاء في
الجامعة العربية (ب)

الجدول جيم (1) (تاسع)

المصادرات (فوتون)			الواردات (سييف)		
1982	1981	1980	1979	1978	1977
550.1	56.17	44.76	44.23	42.76	3.17
44.23	60.81	22.83	50.54	70.83	3.41
0.61	6.13	10.46	18.98	44.89	1.56
23.75	61.87	46.92	43.66	44.04	1.24
77.92	76.94	85.82	91.05	30.30	14.75
61.82	61.72	75.84	61.70	67.27	2.79
50.45	49.91	48.23	47.69	29.95	2.53
58.89	52.29	37.71	60.42	10.51	2.92
(56.80)	(58.81)	(46.30)	(45.17)	(42.04)	(2.97)

استيعاد الوقود

الاقتصاديات النفطية

البحرين	3.17	4.48	3.80	3.92	7.96
العراق	3.41	2.82	7.03	6.90	6.76
الكويت	1.56	7.35	5.09	3.67	3.13
عمان	1.24	3.01	3.24	3.42	7.43
قطر	14.75	15.92	14.96	13.58	3.69
المملكة العربية السعودية	2.79	6.18	7.43	5.16	15.87
الامارات العربية المتحدة	2.53	3.29	2.99	3.60	11.70
وكان نصيب مجلس التعاون الخليجي ⁽¹⁾	2.92	3.03	2.55	3.09	8.30

الاقتصاديات غير النفطية

جمهورية اليمن الديمقراطية	6.92	6.49	6.68	2.91	6.12
الاردن	13.79	12.79	11.03	6.57	7.16
لبنان	12.64	60.57	66.43	68.88	16.44
الجمهورية العربية السورية	78.42	70.92	78.27	24.32	2.20
الجمهورية العربية اليمنية	60.92	40.50	34.24	34.48	9.52
مجموع منطقة الاكوا	58.76	48.62	49.46	36.55	7.45
بنيد مرجعي: الدول الاعضاء في الجامعة العربية ^(ب)	63.03	52.61	53.47	47.20	8.53

بنيد مرجعي: الدول الاعضاء في الجامعة العربية^(ب)

الجدول جيم (١) (تابع)

المصدر: احتسابات الاكوا بناء على مصادر وطنية ودولية.

(أ) يشمل البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

(ب) يشمل البلدان الاعضاء في الاكوا اضافة الى الدول العربية في شمال افريقيا.

الجدول جيم (٢) - منطقة لاکوا : هيكل التجارة الدولية ، ١٩٧٣ و ١٩٧٩-١٩٨٢

(النسب المئوية للخص حسب المجموعات السعوية والمنشأة و الانتاج ه)

١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢

(النسب المئوية للمجموعات السعوية)

(النسب المئوية للخص حسب المنشأة)

٩٢٢	١٠٠٠٣	٩١١	١٠٣٤	١٩٦٦	٥١٧	٧٧٦	٦١٩	٦٧٦	١٠٤٢
٠٣٩	٠٤١	٠٥٣	١٦٢	٢٦٢	٢٨٤	٤٠٦	٤٠٧	٨٣٠	١٠٤١
٢٧٠	٤٠٧	٤٠٠	٥٦٧	٤٣٢	٢٦٣	٥٧١	٥٥٠	٦٧٤	٥٤٢
٥٧٨٣	٥٧٤٢	٦٠٢٦	٥٢٩٥	٣١٨٢	٨٢٠١	٨٠٩١	٧٦١٧	٦٦٧٩	٧٣٥٠
٢٨٦	٢٣٢	٢٦٧	٢٦٧	٣٩٨	٤٣٥	٥١٨	٤٥٢	٤٩٧	٦٣٥
٩٢٧	١٠٣٩	١٠٣٥	١٠٤٥	١١٢٥	١٤١	٢٥٨	٢٦٦	٢٤٧	٣٦٤
١٧٦٥	١٥٣٠	١٣٦١	١٦٧١	٢٦٢٥	٤٣٥	٥٦٢	٤٨٣	٥٤٧	١٠٩٤

(النسب المئوية للخص حسب مجموعات السلع الرئيسية)

(النسب المئوية للخص حسب الانتاج ه)

١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٦٣	٩٩٢	٩٦٣	٨٩٠	١٠٤٤
٨٦٧	٨٨٢	٧٨١	٩٣٤	١٩٢٥	٨٤٨٦	٨٣٠٧	٧٦٢٧	٧٤٧٤	٤٦١٠
٠٣٨	٠٤٣	٠٦٠	١٤٥	٤٦٣	١٩٥٥	١٩٣٢	٢٠٨٤	٢٤٩٤	٢١٠٨

(يتبع)

الواردات من منطقة لاکوا (سيف)

المواد الغذائية (التصنيف الموحد

مقر + (٤+٢٢+١)

المواد البراعة (التصنيف ٢ - ٢٢-

٢٧ - ٢٨)

الفلزات والمعادن (التصنيف ٢٧+

٢٨+٢٧+٦٨)

الوقود (التصنيف ٣)

الكيميائيات (التصنيف ٥)

الالات ومعدات النقل (التصنيف ٧)

المجموعات الاخرى (التصنيف ٦+٨-

٦٧-٦٨)

كل السلع (التصنيف مقر الى ٩)

الموارد الى منطقة لاکوا (قوب)

المواد الغذائية (التصنيف مقر +

(٤+٢٢+١)

المواد الزراعية (التصنيف ٢ - ٢٢-

٢٧ - ٢٨)

الحوول جيم (٢) (تاسع)

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣
(النسب المتوزية للحصص حسب المجموعات السلعية)									
٢٣٤	٣٧٠	٣٩٨	٥٢٧	٣٠٥	٢٤٨١	٢٨٣٩	٢٦٤٤	٣٩٤٦	١٩٥٢
٥٧٩٦	٥٦٥١	٦٠٠٠	٥٣٤٧	٣٩٩٦	٣٠٣	٣١٨	٢٥٦	٢٥٣	١٨٦
٢٥٥	٢٢٠	٢٢٢	٢٥١	٢٦٨	٤٣٠٧	١٩٣٥	١٣٥٣	١١٩٨	١١٨٩
١٠٥٣	١١٨٤	١١١٧	١١٣٥	٨١٦	٥٥٨٥	٥٩٦٢	٦٠٢٨	٦٠٦٥	٤٣٢١
١٧٢٧	١٦٤٤	١٤١٤	١٦٥٦	٢٢١٧	٧٩٢٧	٨٣٧٨	٧٦٥٨	٧٥٩٣	٥٤٤٠
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٣	٤٤٠	٤١١	٤٥٣	٤٣٢

(النسب المتوزية للحصص حسب مجموعات السلع الرئيسية)

(النسب المتوزية للحصص حسب الانتاج)

٢٠٦٢	٢٠٦٦	١٩٥٢	٢٠٠٧	٣٢٠٥	٨٤٨٦	٨٣٠٧	٧٦٢٧	٧٤٧٤	٤٦١٠
٠٩٠	٠٩٨	١٥٠	٣١١	٧٧١	١٩٥٥	١٩٣٢	٢٠٨٤	٢٤٩٤	٢١٠٨
٦٢٦	٨٤٤٩	٩٩٥	١١٣٣	٥٠٧	٢٤٨١	٢٨٣٩	٢٦٤٤	٣٩٤٦	١٩٥٢
٦٠٦	٥٠٥	٥٥٤	٥٣٨	٤٤٧	٤٣٠٧	١٩٣٥	١٣٥٣	١١٩٨	١١٨٩
٢٥٠٣	٢٧٢٢	٢٧٩٣	٢٤٤٣	١٣٥٩	٥٥٨٥	٥٩٦٢	٦٠٢٨	٦٠٦٥	٤٣٢١
٤١٠٧	٣٧٨٠	٣٥٣٤	٣٥٦٠	٣٦٩٢	٧٩٢٧	٨٣٧٨	٧٦٥٨	٧٥٩٣	٥٤٤٠
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٨٧٦	٥٨٤٩	٤٨٦٢	٤٩٤٦	٣٦٥٥

المصدر: احتسابات لأكوا بناء على مصادر وطنية ودولية.

الفلات والمعادن (التصنيف ٢٧+
٦٨+٦٧+٢٨)
الوقود (التصنيف ٣)
الكيميائيات (التصنيف ٥)
الالات ومعدات النقل (التصنيف ٧)
المستهلكات الاخرى (التصنيف ٦+٨)
٦٨+٦٧

كل السلع (التصنيف صفر الى ٩)
المادرات غير المضافة الى منطقة الاكوا

المواد الغذائية (التصنيف صفر+١)
(٤+٢٢)
المواد الداخلة عمية (التصنيف ٢-٢٢)
(٢٨-٢٧)
الفلات والمعادن (التصنيف ٢٧+
٦٨+٦٧+٢٨)
الكيميائيات (التصنيف ٥)
الالات ومعدات النقل (التصنيف ٧)
المستهلكات الاخرى (التصنيف ٦+٨)
٦٨+٦٧

كل السلع (التصنيف صفر الى ٩)

الجدول جيم - ٣ - منطقة الاكوا - هيكل التجارة مع المناطق النامية الأخرى (أ) سنوات مختارة
(النسبة المئوية للمحص)

	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	
	النسب المئوية للمحص حسب المجموعات الرئيسية					النسب المئوية للمحص حسب المنتجات					
٣٨٠	٣٥٩	٣٧٦	٣٨٦	٥٢٧	٢٧٠	٢٧٣	٢٨٣	٢٨٨	٣٤٠	(٤+٢٢+١) تصنيف صفر	
٣٨٨	٣٣٣	٣٣٦	٣٣٣	٩٠	٢٥٩	٣٢٨	٣٠٦	٢٥٦	٤٤٧	(٢٨-٢٧-٢٢-٢) تصنيف	
٧٠	٦٢	٦١	٦٣	٣٢	٨٦	٨٦	(١٥)	٧٩	٤٨ (٦٨+٦٧+٢٨+٢٧) تصنيف		
٢٦	٥٣	٩٢	٤٣	١٠	٤٧	٧٤	١٢٨	٦٢	٣٠	الوقود (التصنيف ٣)	
١٦	١٦	١٩	١٨	١٨	٣٢	٣٤	٤٢	٣٨	٣٤	الكياويات (التصنيف ٥)	
٩٠	٩٣	٨٢	١١٧	٨٦	١٧	٢٣	٢٣	٣١	٢٢	الالات ومعدات النقل (التصنيف ٧)	
٣٨٦	٣٨٠	٣٢٧	٣٣٨	٢٦٣	١٢٠	١٣٧	١٢٨	١٢٦	١٣٤	المنتجات الأخرى (التصنيف ٦-٨-١٧-٦٨)	
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٤	٩٨	١٠٦	١٠١	١٢٧	كل السلع (التصنيف صفر الى ٩)	
النسب المئوية للمحص حسب المجموعات الرئيسية											
١٠٠	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٨	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٨	١٠٢	المواد الغذائية (التصنيف صفر+١+٢+٤)
١٠٠	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٥	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٤	١٠١	١٠٢	المواد الزراعية (التصنيف ٢-٢٧-٢٨)
١٠٢	١٠٤	١٠٥	١٠٧	١٠٨	١٠٢	١٠٢	١٠٤	١٠٤	١٠٨	١٠٢	الفلزات والمعادن (التصنيف ٢٧+٢٨+٦٧+٦٨)
١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	الوقود (التصنيف ٣)
١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	الكياويات (التصنيف ٥)
١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	الالات ومعدات النقل (التصنيف ٧)
١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	المنتجات الأخرى (التصنيف ٦-٨-١٧-٦٨)
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	كل السلع (التصنيف من صفر الى ٩)

(متبع)

الجدول جيم-٣- (تابع)

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣
النسب المئوية للمصن حسب مجموعات الناتج الرئيسية					النسبة المئوية للمصن حسب الاتجاه				
٩٥	٩٥	٦٦	٨٧٨	١٦٧٧	٩٢	٨٧٥	٨٧٤	٩٧٤	١٥٥
١٧٤	٦٥	٣٣٤	٤٥	٤٧٧	٦٧٨	٢٤٧٣	١٥١	١٥٤	٨٧
١٦٨	١٥٣	١٧٧٩	٢٥١	٦٧٩	١٥٣	١٤٣	١٥٤	٢٥٣	١٧٤ (٦٨+٦٧+٢٨+٢٧)
٣٠٢	٢٢١	٢٧٧٩	٢٧٤	٢٩٧٣	٤٩٢	١٧٥	٢٢١	١٧٥	٤٩٧٧
٢٢٥	٣٠٤	٢٧٧٨	١٧٣	١٢٧٩	١٦٦	١٣٧٧	١٢٣	٢٦٣	٢٦٣
١٠٧٢	١٦١	١٦٥	١٥٥	٢٩٧٩	٤٧٨	٧٣٤	١١٢	٢٧٦	٢٧٦
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٣٣٤	١٢١	١٥٨	١٤٢	٢٣٥

المصدر: احتسابات الاكوا بناء على مصادر وطنية ودولية.
 (١) يشمل البلدان النامية في آسيا باستثناء منطقة الاكوا وفرنسا وامريكا وقيانوسيا.

الجدول دال-١- التدفقات الرئيسية لسيزان المدفوعات في منطقة الاكوا (١٩٧٨-١٩٨٢)
(بملايين الدولارات) (تابع)

الاحتياطيات والمواد المتعلقة بها	المواد المستأثة	السيزان الاجمالي	العملا المدى والسهمو	صافى		السيزان لصالح الحساب الجاري	التحويلات (صافية)	السيزان لصالح السلع والخدمات	السيزان التجاري (١)	قطر		
				مدفقات رأس المال	المدى الطويل							
٥٤٦-	٠٠٠	٥٤٦	٠٠٠	٥٦٠-	١١٠٦	١١٠٦	٠٠٠	١١٠٦	١٨٢٠	١٩٧٩-١٩٧٨		
٧١٨-	٠٠٠	٧١٨	٠٠٠	١٩٢٩-	٢٦٤٦	٢٦٤٦	٠٠٠	٢٦٤٦	٤٢٤٤	١٩٨٠		
٩٠٣-	٠٠٠	٩٠٣	٠٠٠	١٤٨١-	٢٣٨٤	٢٣٨٤	٠٠٠	٢٣٨٤	٤٢٢٦	١٩٨١		
٧٦٢	٠٠٠	٧٦٢-	٠٠٠	١٨٨٦-	١١٢٤	١١٢٤	٠٠٠	١١٢٤	٢٥٥٦	١٩٨٢		
٥٢٧٨	٢٠٤٥-	٤٢٢٢	-	٧٠٢٦-	٦٨٤-	٤٤٧٨	٣٧٠٢-	٣١٠٤-	١١٢٨٤	١٤٤٨٨-	٢٥٧٧)	١٩٧٩-١٩٧٨
٤١٥٤-	٢١٧	٢٩٣٧	-	١٠٠٧٦-	٢٧٢٨٧-	٤١٤٠٠	٥٥٠١-	٤٠٦٤-	٥٠٩٦٥	٢١٥١٤-	٧٢٤٧٩	١٩٨٠
٨٧٩٩-	٧٦٩-	٩٥٦٧	-	١١٠٨٨-	٢٤٤٧٠-	٤٥١٢٥	٧٠٠١-	٤٦٨٩-	٥٦٨١٥	١٩٨٥٨-	٧٦٦٧٣	١٩٨١
٠٠٠	٠٠٠	١٢٠٢	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢٠٢	٠٠٠	٤٢٠٠-	٥٥٠٢	٢٦٠٤٢-	٣١٥٤٤	١٩٨٢
١٨٠٩-	٠٠٠	١٨٠٩	(و)	٢٩٠-	-	٢٩٩٩	٠٠٠	٢٩٩٩	(هـ)	٣٥٤٩-	٦٥٤٨	١٩٧٩-١٩٧٨
٤٨٥٦-	٠٠٠	٤٨٥٦	(و)	٢٢٠-	-	١٠٠٧٠	١٧٢٦-	٠٠٠	١١٧٩٦	(هـ)	١٢٣٣٣	١٩٨٠
٢٥١٤-	٠٠٠	٢٥١٤	(و)	١٧٢٥-	-	٩٢٠٨	١٠٦٢-	٠٠٠	١٠٢٢٠	(هـ)	١١٩٨٦	١٩٨١
١٦٢٤-	٠٠٠	١٦٢٤	(و)	١٠٦٢-	-	٧٠٠٠	٦٥٤-	٠٠٠	٧٦٥٤	(هـ)	١٣٠٨-	٨٩٦٢
												١٩٨٢

المملكة العربية السعودية

الاوراق العربية المتحدة

الجدول دال -١- التدفقات الرئيسية لميزان المدفوعات في منطقة الاكوا ١٩٧٨-١٩٨٢
(بملايين الدولارات) (تابع)

الاحتياطيات والمواد المتصلة بها	الميزان المعطى الميزان المواد الاجالي	صافي		الميزان		الميزان		المجموع الجمهورية العربية المتحدة				
		تدفقات	رأس المال	لصالح	التحويلات (صافية)	لصالح	التجارة والخدمات (صافية)					
٩٤-	٦-	١٠٠	١٤٥	٢٨-	٩٦	١١٣-	١٩٠	٩٢٣	١٢٢٧-	٥٢-	١١٧٥-	١٩٧٨-١٩٧٨
١٤٥	٥٦	٢٠١-	٩٠	٨١-	٤٧٥	٦٨٥-	١٤٦	١٠٧٠	١٩٠٠-	٤٥-	١٨٥٥-	١٩٨٠
٣٢١	١١-	٣١٠-	٩٨	١٤	٢٢٣	٦٥٥-	٣٢٢	٧٧٧	١٧٦٥-	٥١-	١٧١٤-	١٩٨١
٤٣١	٦-	٤٢٥-	٧١	٥٤-	١٦٥	٦٠٧-	٤٣٩	٩١١	١٩٥٨-	٣٧-	١٩٢١-	١٩٨٢

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لعربي آسيا بناء على مصادر وطنية ودولية.

ملحوظة: دورات الارقام الى اقرب مليون، لذلك ربما لا تتخذ التفاصيل مع المجموع.

- لا يوجد أو ضئيل ، نين

= ٠.٠٠٠ لا يتوفر

* = مؤقت

(أ) تقييم التجارة على اساس (نوب) ما عدا ورات قطر والامارات العربية المتحدة وولايات جمهورية اليمن المدفوعة عام ١٩٨٢ التي تم تقييمها على اساس (سيف).

(ب) يشمل ذلك التحويلات الخاصة والرسمية.

(ج) يشمل التحويلات الرسمية اقتصاريا.

(د) يشمل الاستثمار المباشر الداخل ورواس الاموال الخاصة قصيرة المدى، وتمديد التصدير، صافي الاخطاء والسحب والغروض الميسرة للبلدان النامية.

(هـ) يشمل التحويلات الخاصة (و) صافي التدفقات الراسالية باستثناء التدفقات الخاصة (ز) يشمل التدفقات الراسالية الخاصة.

الجدول دال - ٣ - الاحتياجات المالية (أ) ١٩٨٣-١٩٧٨
(ب) بلايين الدولارات

	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	متوسط عام
مجموع منطقة الاكوا (ب)	٤٣٧٢٢٣٩	٤٧٨٨٧٣٣	٣٧٢٢٧٣٣	٣٠١٠٨٨٩	٢٤٧٧٥٣٨	٣٠١٠٨٨٩
الاقتصاديات النفطية (ب)	٧٧٨٥١٣	١٢٣١٤٣١	٣٢٠١٨٨١	٢٢٠١٨٨١	٢٤٧٧٥٣٨	٢٤٧٧٥٣٨
البحرين	١٣٦٧١ (ج)	١٣٦٧١ (ج)	١٣٦٧١ (ج)	١٣٦٧١ (ج)	١٣٦٧١ (ج)	١٣٦٧١ (ج)
الكويت	٨٥٩٥٧٢ (ج)	٨٥٩٥٧٢ (ج)	٨٥٩٥٧٢ (ج)	٨٥٩٥٧٢ (ج)	٨٥٩٥٧٢ (ج)	٨٥٩٥٧٢ (ج)
عمان	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
قطر	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
المملكة العربية السعودية (د)	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
الولايات العربية المتحدة	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
الاقتصاديات غير النفطية	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
الاردن	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
لبنان	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
الجمهورية العربية السورية	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩
اليمن	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩	١٣٥٤٣٩

المصدر: صندوق النقد الدولي : الاحصاءات المالية الدولية كامن الثاني / يناير ١٩٨٤

المجدول ٣-٢ (تابع)

- (أ) بيانات نهاية الفترة حول الذهب (التقييم الوطني) وحيازات النقد الاجنبي لدى السلطات النقدية وحصمة الاحتياطي في صندوق النقد الدولي زايدا حقوق السحب الخاصة عند انطباقها .
- (ب) باستثناء العراق حيث لم تتوفر هذه البيانات .
- (ج) جميع الاحتياطي ناقصا الذهب الذي مثل على كل حال جزءا ضئيلا من الاحتياطيات للبلدان الثلاثة المعنية .
- (د) ابتداء من نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، حيازات النقد الاجنبي باستثناء فطاء النقد الاجنبي الاصدارات النقدية .
- (هـ) بيانات ايار /مايو
- (و) بيانات الفصل الثالث
- (ز) بيانات الفصل الثاني .

الجدول دال-٣-نسب الاحتياطي الى الواردات في غربي آسيا

١٩٨٢-١٩٧٨

متوسط

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
٧١	٧٧	٦٨	٧٦	(أ) مجموع منطقة الاكوا
٧٧	٨٧	٧٤	٧٨	(ب) الاقتصاديات النفطية
٥٥	٤٥	٣٣	٣٥	البحرين
٨٦	٧٢	٧٤	٦٩	الكويت
٦٦	٦٣	٦٣	٥٦	عمان
٢٦	٣١	٣٥	٢٤	قطر
٨٨	١١١	٩٥	١٥٤	المملكة العربية السعودية
(ج) ٤٤	٤٢	٢٨	٢٣	الامارات العربية المتحدة
٤٤	٣٩	٤٦	٦٩	الاقتصاديات غير النفطية
٣٢	٢٦	١٨	٣٢	جمهورية اليمن الديمقراطية
٤١	٤٨	٦٧	٧٧	الاردن
١٥١	٦٢	٦٢	١٥١	لبنان
(د) ٥٥	٥٨	١١	٢١	الجمهورية العربية السورية
٣٤	٧٢	٨٣	١٢٥	الجمهورية العربية اليمنية

المصدر: احتسابات الاكوا بناء على مصادر وطنية ودولية .

(أ) باستثناء العراق لعدم توفر بيانات حوله .

(ب) تتعلق البيانات حول الاحتياطي بنهاية الربع الثالث

(ج) تتعلق البيانات حول الاحتياطي بنهاية الربع الثاني .